ذكر الدقيق في زكاة الفطر

في الأحاديث المرفوعة

جمع وتخريج ودراسة

إعداد:

محمد محمد أحمد عبدالحافظ

مدرس بقسم الحديث بكلية أصول الدين بأسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن والبيان. وفصل الحرام وأجمل الحلال ووضع الميزان. والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله المعصوم قولاً وفعلاً من الخطأ والخطيئة. وهو الأسوة الحسنة لكل قاصد سبيل الحقيقة حائد عن الخصال الدنيئة. والآل والصحب والأتباع بالإحسان.

أما بعد:

فإن الوحي الإلهي نوعان: قرآن ثبت قطعيًا، وسنة أو حديث ثبت قطعيًا وظنّيًا، وما دخله الظن فللاجتهاد فيه مجال؛ ما لم يجمع عليه. وما ثبت من الحديث ظنًّا منه ما اتفقوا عليه ثبوتًا، ومنه ما اختلفوا فيه، وبعض الحديث تعرض له بعض الحفاظ بالكلام عليه، وبعضه ترك الكلام عليه لظهور أمره. وما تكلموا عليه: بعضه استوعبوا المقال حوله، وبعضه ليس كذلك. فاحتاج الناظر إلى كلام موعب، يجمع الأطراف، ويشرح أوجه الاختلاف، ثم يصرح بالترجيح عن عين إنصاف.

هذا ما جذبني إلى الكتابة في مسألة حديثية، تكلم عليها المخرجون؛ لكن لم يستوعبوا. وهي: " ذكر الدقيق في زكاة الفطر" في الأحاديث المرفوعة إلى سيدنا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم؛ إذ إن الفقهاء اختلفوا في جواز إخراج الدقيق في الفطرة، فإذا مالت كفة الترجيح إلى ثبوت الدقيق مرفوعًا كان الراجح جواز إخراجه بدليل السنة، وإذا مالت إلى عدم ثبوته مرفوعًا كان جواز إخراجه ثابتًا بضعيف الأثر المرفوع، ثم بالموقوف، ثم بالقياس، أو بالقياس فحسب. فعلى الأول يكون الدقيق أصلاً، وعلى الثاني

يكون كذلك لكن ليس كثبوت غيره، وعلى الثالث يكون بالقيمة أو البدل.

وقد سبق إلى الكلام على هذه المسألة:

١- الإمام أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، في كتابه: السنن الكبرى، ذكر حديثين، ثم قال: (وروي من أوجه ضعيفة لا تسوى ذكرها)اهـ[١]، ولم يذكرها.

٢- الحافظ ابن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، في كتابه: تنقيح التحقيق[٢]، ذكر ثلاثة أحاديث.

٣- الحافظ ابن النحوي أو ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، في كتابه: البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير[٣]، ذكر حديثين، وتكلم عليهما.

٤- الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، في كتابه: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير[٤]، ذكر ما ذكره ابن النحويّ.

٥- القاضي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، في كتابه: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار[٥]، ذكر ما ذكره ابن النحوي وابن حجر رحمهم الله تعالى.

٦- صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود[٦]: شرف الحق

---

(١) سنن البيهقي الكبرى(٤/١٦٨و١٧٢).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي(٣/١٠٧و١١٢و١٣١).

(٣) البدر المنير(٥/٦٣٠-٦٣٢).

(٤) التلخيص الحبير(٢/٣٥٥و٣٥٦).

(٥) نيل الأوطار(٤/٢٣٩و٢٤٠).

(٦) عون المعبود(٥/١٣).

العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، ذكر ما ذكره ابن النحوي أيضًا.

فإن قيل: ما بالك تدلي بدلو فيما سبقك غيرك إليه!، فالجواب: لأنهم لم يستوعبوا الكلام على المسألة، ولتركهم حديثين فيها لم يشيروا إليهما، وأحد الحديثين لم يوفق بعض الحفاظ للعثور عليه وتخريجه. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والبحث عنوانه : (**ذكر الدقيق في زكاة الفطر في الأحاديث المرفوعة جمع وتخريج ودراسة**)، وهو في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وفهارس:

١- **المقدمة**: فيها سبب الاختيار وخطة البحث.

٢- **التمهيد**: في أحكام زكاة الفطر فقهيًا.

٣- **المبحث الأول**: حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الدقيق في زكاة الفطر.

٤- **المبحث الثاني**: حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه في الدقيق في زكاة الفطر.

٥- **المبحث الثالث**: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في الدقيق في زكاة الفطر.

٦- **المبحث الرابع**: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الدقيق في زكاة الفطر.

٧- **المبحث الخامس**: حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الدقيق في زكاة الفطر. وتقوية الأحاديث في هذا الباب.

٨- **الخاتمة**: فيها نتائج البحث.

٩- **الفهارس**: فهرس الأحاديث وفهرس المصادر وفهرس الموضوعات.

والله تعالى الكريم أسأل، وبنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتوسل أن يغفر لي الزلل، وأن يتقبل صالح العمل. إنه على كل شيء قدير.

تمهيد

في أحكام زكاة الفطر:

زكاة الفطر شرعت في السنة الثانية من الهجرة، في شعبان، وقيل: في رمضان قبل العيد بيومين، قبل الزكاة، وقيل: إن الزكاة فرضت في هذا العام أيضًا، وقيل: سنة تسع، وقيل: بل في مكة. واعترض الأخير بأن الصواب لم يفرض بمكة إلا الصلاة[1].

١- حُكْمها: فيه أربعة أقوال:

الأول: فرض، وبه قال الشافعي، ومالك، وأحمد، والجمهور[2]. الثاني: واجب، وبه قال أبو حنيفة[3]. الثالث: سنة مؤكدة، وبه قال الأصم، وابن علية، وابن اللبان، وأشهب، وداود في آخر أمره، ونسب إلى مالك في رواية[4]. الرابع: فعل خير، ونسب إلى قيس بن سعد[5]. والصواب أنها فرض

---

(1) انظر: المواهب اللدنية(٢٠٨/١) إمتاع الأسماع(٧٩/١) عيون الأثر(٢٧٦/١) سبل الهدى والرشاد (٥٨/١٢) مرقاة المفاتيح (١٢٩٦/٤) البناية(٩٥/٣) الفقه الإسلامي وأدلته(٢٠٣٥/٣).

(2) انظر: المغني(٧٩/٣) المجموع(١٠٤/٦) المعاني البديعة(٢٨٩/١).

(3) انظر: الاختيار(١٢٣/١).

(4) المجموع(١٠٤/٦) شرح النووي على مسلم(٥٨/٧) بداية المجتهد(٤٠/٢) الذخيرة(١٥٤/٣) السيل الجرار (ص٢٦٦) شرح ابن بطال على البخاري(٥٦٠/٣) إرشاد الساري(٨٤/٣).

(5) انظر: التمهيد(٣٢١/١٤).

فرض واجب.

٢- حكمتها: ورد النص بهذا؛ ففي سنن أبي داود[١]، وسنن ابن ماجه[٢]، وسنن الدارقطني[٣]، ومستدرك الحاكم[٤]، من طريق مروان بن محمد، عن أبي يزيد الخولاني، عن سَيَّار بن عبدالرحمن الصَّدَفِيّ، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: «فَرَضَ رَسُولُ الله صَلّى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِن اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِن الصّدَقَاتِ».

---

(١) سنن أبي داود: كتاب الزكاة باب زكاة الفطر(ح١٦٠٩-٣/٥٣و٥٤) قال: حدثنا محمود بن خالد الدمشقي، وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، قالا: حدثنا مروان به. ورواه الإمام الحاكم كما سيجيء من طريق محمود بن خالد.

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الزكاة باب صدقة الفطر(ح١٨٢٧-٣/٣٩) قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان وأحمد بن الأزهر، قالا: حدثنا مروان به.

(٣) سنن الدارقطني: كتاب زكاة الفطر(ح٢٠٦٧-٣/٦١) قال: حدثنا أبو محمد بن صاعد ، ثنا إبراهيم بن عتيق العنسي بدمشق ، ثنا مروان به. وهو في التدوين في أخبار قزوين(٤/٢٠١) معلقًا من طريق ابن أبي حاتم عن إبراهيم بن عتيق العنسي.

(٤) المستدرك: كتاب الزكاة(ح١٤٨٨-١/٥٦٨) قال: أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي، ثنا أبي، ثنا محمود بن خالد الدمشقي، ثنا مروان به. والرفث محركًا: الفحش في القول(شرح سنن أبي داود للعيني ٦/٣١٨).

قال الدارقطني[1]: ليس فيهم مجروح، وصححه الحاكم[2] وابن النحوي[3]، وحسنه المنذري[4] وابن قدامة[5] وابن مفلح[6].

٣- أسماؤها: أحصيت لها عشرين اسمًا: زكاة الفطر[7]، صدقة الفطر[8]، زكاة الرءوس[9]، صدقة الرءوس[10]، زكاة رمضان[11]، صدقة رمضان[12]،

---

(1) سنن الدارقطني(٣/٦١).
(2) مستدرك الحاكم(١/٥٦٨).
(3) البدر المنير(٥/٦١٨).
(4) البدر المنير(٥/٦١٩).
(5) المغني(٣/٨٠).
(6) الفروع(٤/٢٢٨).
(7) هذا الاسم صح في السنة. انظر: صحيح البخاري(ح١٥٠٣) صحيح مسلم(ح٩٨٤). مسلم(ح٩٨٤).
(8) هذا الاسم صح في السنة. انظر: صحيح البخاري(ح١٥١٢) صحيح مسلم(ح٩٨٢). مسلم(ح٩٨٢).
(9) انظر: المحرر الوجيز(٤/١٤) البحر المحيط لأبي حيان(٧/٢٥٩) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/٢٦).
(10) انظر: عمدة القاري(٩/١٠٧) إرشاد الساري(٣/٨٤) فيض القدير(٤/٦٣) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/٢١٦).
(11) هذا الاسم صح في السنة. انظر: صحيح البخاري(ح٢٣١١).
(12) هذا الاسم صح في السنة. انظر: صحيح مسلم(ح٩٨٤مكرر).

زكاة الصوم[١]، صدقة الصوم[٢]، زكاة البدَن[٣]، صدقة البدن[٤]، زكاة الأبدان[٥]، زكاة الرأس[٦]، صدقة الرأس[٧]، زكاة النفس[٨]، زكاة النفوس[٩]، النفوس[٩]، صدقة النفوس[١٠]، زكاة الرقاب[١١]، زكاة الفطرة[١٢]، صدقة الفطرة[١٣]، الفطرة[١].

---

(١) هذا الاسم ورد عن الصحابة. انظر: سنن النسائي(ح١٥٨٠) مسند أحمد(ح٣٢٩١).

(٢) هذا الاسم ورد عن الصحابة. انظر: سنن أبي داود(ح١٦٢٢) سنن البيهقي الكبرى(١٦٨/٤).

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين(٣٥٨/٢).

(٤) انظر: حاشية الرملي على أسنى المطالب(٣٨٨/١).

(٥) انظر: التمهيد لابن عبدالبر(٣٢٨/١٤) عمدة القاري(١٠٧/٩) وكتب المالكية تسميها بهذا الاسم.

(٦) انظر: الهداية شرح البداية(١١٣/١) بدائع الصنائع(٦٩/٢).

(٧) انظر: أصول السرخسي(١٠٧/١) حاشية ابن عابدين(٣٥٨/٢).

(٨) انظر: البيان للعمراني(٣٩٣/١٠).

(٩) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ(٢١٤/٢).

(١٠) انظر: فتح الباري(٣٦٧/٣).

(١١) انظر: البيان والتحصيل(٤٨٣/٢).

(١٢) انظر: تحفة المحتاج(٣٠٥/٣) إرشاد الساري(٨٦/٣).

(١٣) انظر: الهداية للكلوذاني(ص١٤٣) حاشية الشرنبلالي على درر الحكام(١٩٣/١) تقويم النظر لابن الدهان (٣٨٨/١).

قال الفقير[٢]: وعلى قياس ما أطلقوه يجوز: صدقة النفس، وصدقة الأبدان، وصدقة الصيام، وزكاة الصيام، وصدقة الرقاب.

٤- على من تجب: للعلماء قولان: الجمهور[٣]: على كل مسلم صغير وكبير غني وفقير ذكر وأنثى قادر على إخراجها مالك صاعًا يزيد عن قوته وقوت عياله يومًا وليلة.

والحنفية[٤]، وبعض المالكية[٥]: على كل مسلم مالك النصاب، والمقصود بالنصاب هنا عند الحنفية ما فاض عن الحوائج الأصلية وإن لم يكن ناميًا. وهناك قول غريب[٦]: أنها تجب على الحضري دون أهل البادية. وقول آخر غريب[٧]: أيضًا أنها تجب على من صام فقط، وقيل: على من

---

(١) انظر: درر الحكام(١٩٣/١) الفواكه الدواني(٣٤٧/١) وغيرهما. قال الفقير: جمع أسمائها هكذا لم أطلع عليه.

(٢) المقصود بالفقير هو الباحث.

(٣) انظر: مختصر خليل(ص٦٠) نهاية المحتاج(١٠٩/٣) مطالب أولي النهى(١٠٤/٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع(٦٩/٢).

(٥) انظر: مواهب الجليل(٣٦٦/٢).

(٦) انظر: بداية المجتهد(٤١/٢) الاستذكار(٢٦٤/٣) البيان والتحصيل(٢٤٨/١٧) المجموع(١٤٢/٦).

(٧) انظر: المغني(٧٩/٣) المعاني البديعة(٢٩٨/١).

أطاق الصلاة والصوم[١].

٥- مقدارها: صاع من كل شيء، إلا البر أو القمح ففيه خلاف: الجمهور[٢] يرى أنه صاع أيضًا، والحنفية[٣] والثوري وبعض الحنبلية[٤] وبعض المالكية[٥] يرونه نصف صاع، وعن أبي حنيفة[٦] رواية في الزبيب نصف صاع. ودقيق القمح وسويقه على القول بجوازهما كالقمح.

٦- وقت وجوبها: للعلماء أقوال: الأول غروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو قول الجمهور[٧]، والثاني طلوع فجر يوم عيد الفطر، وهو قول أبي حنيفة[٨] والشافعي في القديم[٩]والليث وأبي ثور[١٠]

---

(١) انظر: المعاني البديعة(٢٩٨/١). وذكر في تبيين الحقائق (٣٠٧/١) أن الإمام محمد بن الحسن لم يوجب الفطرة في مال الصغير.

(٢) انظر: بداية المجتهد(٤٣/٢) حلية العلماء(١٠٩/٣) المجموع(١٢٨/٦) المبدع(٣٨٤/٢).

(٣) انظر: البحر الرائق(٢٧٢/٢و٢٧٣).

(٤) انظر: المبدع(٣٨٦/٢) الإنصاف(١٧٩/٣) المجموع(١٤٣/٦).

(٥) انظر: مواهب الجليل(٣٦٦/٢).

(٦) انظر: مبسوط السرخسي(١١٣/٣و١١٤) حاشية ابن عابدين(٣٦٤/٢).

(٧) انظر: الشرح الكبير للدردير(٥٠٥/١) نهاية المحتاج(١١٠/٣) كشاف القناع(٢٥١/٢).

(٨) انظر: بدائع الصنائع(٧٤/٢).

(٩) انظر: الوسيط(٤٩٧/٢) المهذب(٣٠٣/١).

(١٠) انظر: المغني(٨٩/٣).

وداود[١] ورواية عن مالك[٢]، والثالث الوقتان معًا وهو قول عند الشافعية[٣]، الشافعية[٣]، وقول بعض المالكية[٤] ورواية عند الحنبلية[٥]، والرابع طلوع الشمس يوم العيد، وهو قول عند المالكية[٦]، والخامس ما بين الغروبين غروب شمس آخر يوم من رمضان وغروب شمس يوم الفطر، وهو قول عند المالكية[٧]، والسادس من غروب شمس آخر يوم من رمضان إلى زوال يوم العيد، وهو قول عند المالكية أيضًا[٨].

٧- تعجيلها قبل وقت وجوبها: للعلماء أقوال: الأول يجوز قبل العيد بيوم أو يومين، وهو قول أحمد[٩] ومالك وبعض الحنفية[١٠]، والثاني

---

(١) انظر: المجموع(١٢٨/٦).
(٢) انظر: حاشية الدسوقي(٥٠٥/١).
(٣) انظر: اللباب في الفقه الشافعي(ص١٧٢) الوسيط(٤٩٨/٢) المجموع(١٢٧/٦).
(٤) انظر: الخرشي على خليل(٢٢٩/٢).
(٥) انظر: الفروع(٢١٤/٤).
(٦) انظر: القوانين الفقهية(ص٧٦).
(٧) انظر: جامع الأمهات(ص١٦٧).
(٨) انظر: مواهب الجليل(٣٦٧/٢).
(٩) انظر: شرح منتهى الإرادات(٤٤٢/١).
(١٠) انظر: بدائع الصنائع(٧٤/٢).

رأى مالك في قول[1]وأحمد في قول[2] ثلاثة أيام، والثالث قيل في العشر الأواخر لا قبلها، وهو قول بعض الحنفية[3]، والرابع قيل في النصف الأخير من رمضان، وهو قول بعض الحنبلية[4] وبعض الحنفية[5]، والخامس قيل في في رمضان من أول ليلة منه إلى آخره، وهو قول الشافعية[6] وبعض الحنفية الحنفية بل رجح بعضهم أنه الصحيح المفتى به[7] وبعض الحنبلية[8]، والسادس قيل في رمضان دون أول ليلة منه، حكاه بعض الشافعية[9]، والسابع قيل قبل رمضان في سنته وقبلها، وهو قول أبي حنيفة[10]، والثامن قيل قبل رمضان في سنته فقط، حكاه بعض الشافعية[11]، والتاسع قيل بعد

---

(1) انظر: النوادر(٢/٣١٣) العدوي على كفاية الطالب(١/٥١٤) الشرح الكبير(١/٥٠٨).

(2)انظر: الزركشي على مختصر الخرقي(٢/٥٣٨).

(3) انظر: مبسوط السرخسي(٣/١١١) تبيين الحقائق(١/٣١١).

(4) انظر: المغني(٣/٩٠).

(5) انظر: مبسوط السرخسي(٣/١١١) درر الحكام(١/١٩٥).

(6) انظر: المجموع(٦/١٢٨و١٤٢) البيان(٣/٣٦٧) نهاية المحتاج(٣/١٤١).

(7) انظر: الدر المختار(٢/٣٦٧).

(8) انظر: الزركشي على مختصر الخرقي(٢/٥٣٨).

(9) انظر: المجموع(٦/١٢٨).

(10) انظر: تبيين الحقائق(١/٣١١) البناية(٣/٥٠٥).

(11) انظر: المجموع(٦/١٢٨).

طلوع فجر يوم العيد، وهو قول داود الظاهري[١] ورواية عند المالكية[٢] وقول الحسن بن زياد من الحنفية[٣]، والعاشر قيل بعد غروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو رواية عند المالكية[٤].

٨- آخر وقتها: عامة أهل العلم على أنها تجزئ أداءً لا قضاء إلى آخر يوم العيد، وبعده تكون قضاء عند الجمهور[٥]، وأداء عند الحنفية[٦] على المعتمد، لأنها تجب موسعًا في العمر، وقال الحسن بن زياد[٧] وداود الظاهري[٨]: لا يجوز تأخيرها إلى أن يصلي الإمام العيد. وجوز النخعي وابن سيرين[٩] تأخيرها عن يوم العيد. لكن هذا لا يعني أن آخر وقتها عندهما بعد بعد يوم العيد، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: المجموع(١٤٢/٦).
(٢) انظر: القوانين الفقهية(ص٧٦) جامع الأمهات(ص١٦٧) التاج والإكليل(٢٧٢/٣).
(٣) انظر: بدائع الصنائع(٧٤/٢).
(٤) انظر: الذخيرة(١٥٨/٣) التاج والإكليل(٢٥٩/٣) نيل الأوطار(٢١٥/٤).
(٥) انظر: الذخيرة(١٥٦/٣).
(٦) انظر: بدائع الصنائع(٧٤/٢) الدر المختار(٣٥٨/٢). وفي البحر الرائق(٢٧١/٢) أن ابن الهمام رجح أن الإخراج بعد يوم العيد قضاء.
(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي(٤٧٦/١).
(٨) انظر: المجموع(١٤٢/٦).
(٩) انظر: المجموع(١٤٢/٦).

٩- حكم نقلها من بلد يقيم فيه المتصدق وقت الإخراج إلى آخر

للعلماء في ذلك أقوال: الأول لا يجوز مطلقًا، وهو الراجح الصحيح عند الشافعية[١]، والثاني يجوز مع الكراهة إلا لأقارب أو أحوج أو نحوهما فلا يكره، وهو قول الحنفية[٢] وبعض الحنبلية[٣]، والثالث يجوز دون مسافة القصر لا أكثر، وهو قول المالكية[٤] والحنبلية[٥]، والرابع يجوز مطلقًا دون كراهة، وهو قول بعض الشافعية[٦].

١٠- من تدفع إليه: هم من تدفع إليهم زكاة المال[٧]، وجوز الحنفية[٨] غير أبي يوسف في المشهور عنه أن تدفع زكاة الفطر إلى أهل الذمة، وبعضهم[٩] يجوز ذلك مع الكراهة. ومنع المالكية في قول[١٠] دفعها إلى العامل عليها والمؤلفة والغارم وفي الرقاب والمجاهد والغريب. وبعض

---

(١) انظر: المجموع(٦/٢٢١) الروضة(٢/٢٣١و٢٣٢).
(٢) انظر: تبيين الحقائق(١/٣٠٥) اللباب للميداني(١/١٥٧).
(٣) انظر: الإنصاف(٣/٢٠١).
(٤) انظر: الشرح الكبير(١/٥٠١و٥٠٢) الشرح الصغير مع الصاوي(١/٦٦٧).
(٥) انظر: الإنصاف(٣/٢٠٠) الفروع(٤/٢٦٢) كشاف القناع(٢/٢٦٣).
(٦) انظر: اللباب(ص١٨٢) المجموع(٦/٢٢١).
(٧) انظر: التنبيه(ص٦٤) شرح منتهى الإرادات(١/٤٣٨).
(٨) انظر: مبسوط السرخسي(٣/١١١) الاختيار(١/١٢٠).
(٩) انظر: حاشية ابن عابدين(٢/٣٦٩).
(١٠) انظر: الشرح الكبير(١/٥٠٨) منح الجليل(٢/١٠٧).

الشافعية[1] يقصرها على الفقراء والمساكين.

١١- الأصناف التي تخرج منها: في ذلك خلاف: فالشافعية[2]: على أنه يخرج من الأقوات المعشرة أي التي يجب فيها العشر، وبعض الشافعية يستثني العدس والحمص فلا يجوز إخراجهما، وبعضهم يجيز إخراج الجبن واللبن والأقط[3]، وبعضهم لا يجيزه، وبعضهم يجيز الأقط للبادية، ولا يجزئ عندهم الدقيق ولا السويق ولا الخبز.

والمالكية[4]: على أنه يخرج من معشر من ثمانية أصناف: القمح والشعير والسلت[5] والذرة والدخن[6] والتمر والزبيب والأرز، ويزاد عليها الأقط،

---

(1) انظر: المجموع(٦/١٨٦).

(2) انظر: المجموع(٦/١٣٠).

(3) الأَقِط: بفتح فكسر، هو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به.النهاية(١/٥٧).

(4) انظر: النوادر(٢/٣٠١و٣٠٢)المقدمات(١/٣٣٧- ٣٣٩)جامع الأمهات (ص١٦٨)الذخيرة(٣/١٦٧) القوانين الفقهية(ص٧٦) الفواكه الدواني(١/٣٤٨) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي(١/٥٠٥).

(5) السُّلْت: بضم فسكون، ضرب من الشعير أبيض ليس له قشر أو لا يكاد يكون له قشر، وقيل هو نوع من الحنطة. مقاييس اللغة(٣/٩٣) النهاية(٢/٣٨٨).

(6) الدُّخْن: بضم فسكون، هو الجاوَرْس بفتح الواو، حب يشبه الذرة وهو أصغر منها، المصباح المنير (ص٩٧). وفي المعجم الوسيط(ص٢٧٦): نبات عُشبيّ من النَّجِيليّات حبه صغير أملس كحب السمسم ينبت بَرِّيًّا ومزروعًا.

الأقط، وزاد بعض المالكية: العلس[1]، هذا إذا اقتاتوها فإن اقتاتوا غيرها دونها فإنهم يخرجون مما اقتاتوه بشرط عدم وجود التسعة عند بعض المالكية، والمعتمد لا يشترط، وفي الدقيق عندهم بريعه قولان. ولا يجزئ الخبز. وبعض المالكية[2] يجيز إخراج القيمة.

والحنبلية[3]: على أنه يخرج من الخمسة المنصوص عليها ما دام قادرًا عليها، وبعضهم يجيز كل مكيل مطعوم، وبعضهم قوت بلده مع المنصوص لا غير، وبعضهم اعتبر الحب والثمرة مع الاقتيات فما وجد فيه هذا جاز إخراجه، وبعضهم يزيد المكيل مع الاقتيات والحب والثمرة. ويجوز عندهم الدقيق والسويق، وهناك رواية عن أحمد أنه لا يجوز. ولا يجزئ

---

(1) العَلَس: بفتحتين، ضرب من البر جيد تكون حبتان منه في قشر أو كمام، يكون بناحية اليمن. ويقال للعدس العلس. تاج العروس(٢٧٦/١٦). وفي المعجم الوسيط(ص٦٢١): ضرب من البر تكون حبتان منه أو ثلاث في قشرة وهو طعام أهل صنعاء.

(2) انظر: الكافي(٣٢٣/١) البيان والتحصيل(٤٨٦/٢) حاشية العدوي(٥٠٨/١) الخرشي على خليل (١٢٠/٤). وعند المالكية قولان فيمن دفع القيمة طوعًا تجزئ مع الكراهة ولا تجزئ. انظر: الفواكه الدواني (٣٤٥/١) شرح الخرشي على مختصر خليل(٢٢٤/٢) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٥٠٨/١).

(3) انظر: الهداية للكلوذاني(ص١٤٣و١٤٤) المغني(٨٥/٣) العدة(ص١٥١) الشرح الكبير(٦٦١/٢و٦٦٣) الفروع (٢٢٩/٤- ٢٣٦) الزركشي على الخرقي(٥٢٩/٢) المبدع(٣٨٤/٢) الإنصاف(١٧٩/٣- ١٨٢) شرح منتهى الإرادات (٤٤٢/١و٤٤٣) كشاف القناع(٢٥٣/٢).

الخبز. وعن أحمد رواية[1] بجواز إخراج القيمة.

والحنفية[2]: على أنه يخرج من أربعة أصناف بر ويلحق به دقيقه وسويقه، وشعير ويلحق به دقيقه، وزبيب، وتمر، ويجوز غيرها باعتبار القيمة. والمعتمد عندهم جواز إخراج القيمة.

ووافقهم الحسن البصري وعمر بن عبدالعزيز والثوري[3].

وفي الباب مسائل أخرى كثيرة، مكانها كتب الفقه المبسوطة، وأدلة كل فريق في تلك المسائل المختلف فيها مبسوطة منشورة. وآن أن ننتقل إلى الكلام على أحاديث ذكر الدقيق في زكاة الفطر:

---

(1) انظر: الفروع(٤/٢٣٦و٢٦٧).

(2) انظر: بدائع الصنائع(٢/٧٢و٧٣) الاختيار(١/١٢٣و١٢٤).

(3) انظر: المجموع(٦/١٤٤).

المبحث الأول:

حديث عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما

في الدقيق في زكاة الفطر:

أولاً: نص الحديث:

قال الإمام الحافظ ابن خزيمة في صحيحه[1]: (باب إخراج السُّلت صدقة الفطر إن كان ابن عُيينة ومن دونه حفظه، أو صحّ خبر ابن عباس، وإلا فإن في خبر موسى بن عقبة كفايةً إن شاء الله، ... ، حدثنا نصر بن علي، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا هشام، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُؤَدِّيَ زَكَاةَ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، مَنْ أَدَّى سُلْتًا قُبِلَ مِنْهُ»، وأحسبه قال: «وَمَنْ أَدَّى دَقِيقًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ مِنْهُ»)اهـ.

وقد رواه الدارقطني، فقال في المتن[2]: («أُمِرْنَا أَنْ نُعْطِيَ صَدَقَةَ رَمَضَانَ، عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، مَنْ أَدَّى بُرًّا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى شَعِيرًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى زَبِيبًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سُلْتًا قُبِلَ مِنْهُ»، قال: وأحسبه قال: «وَمَنْ أَدَّى دَقِيقًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ مِنْهُ »)اهـ.

---

(1) صحيح ابن خزيمة(٤/٨٨).
(2) سنن الدارقطني(٣/٧٣).

ثانياً: تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه مرفوعًا صراحة أو حكمًا:

١- ابن خزيمة في صحيحه[١]، قال: حدثنا نصر بن علي، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا هشام، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: به.

٢- الدارقطني في سننه[٢]، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا الثقفي، حدثنا هشام، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس: به.

٣- من طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في سننه[٣]، قال: أخبرنا أبو عبدالرحمن السلمي، أخبرنا علي بن عمر الحافظ: به، قال الفقير: علي بن عمر هو الدارقطني.

٤- أبوطاهر المخلِّص، كما في المخلِّصيات[٤]، قال: حدثنا يحيى، حدثنا عبدالجبار بن العلاء، حدثنا أبوسعيد مولى بني هاشم، حدثنا قرة، عن محمد، عن ابن عباس: به، بنحوه.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: كتاب الزكاة جماع أبواب صدقة الفطر في رمضان باب إخراج السلت صدقة الفطر (ح٢٤١٥) (٨٨/٤).

(٢) سنن الدارقطني: كتاب زكاة الفطر(ح٢٠٩١)(٧٣/٣).

(٣) سنن البيهقي الكبرى: كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (١٦٨/٤).

(٤) المُخَلِّصِيَّات: (ح٦٣١)(٣٧٦/١).

٥- البزار في مسنده[١]، قال: حدثنا محمد بن المثنى، ثنا يزيد بن هارون، أبنا حميد ـ يعني الطويل ـ ، عن الحسن، قال: خطبنا ابن عباس بالبصرة: فذكره بمعناه.

قال الفقير: وأخرجه موقوفًا:

٦- ابن زنجويه في كتاب الأموال[٢]، قال: حدثنا النضر، أنا هشام، عن ابن سيرين، عن ابن عباس: به بلفظ قريب من لفظ الدارقطني.

٧- ابن خزيمة في صحيحه[٣]، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالوهاب، حدثنا أيوب، عن محمد، عن ابن عباس: به بلفظ قريب من لفظ الدارقطني.

تنبيه: هذا التخريج للحديث بذكر الدقيق فيه، ولذا اضطررت إلى ذكر طريقين موقوفين فيهما الدقيق، أما طرقه الأخرى التي لم يذكر فيها الدقيق فلم أخرجها هنا.

---

(١) كما في كشف الأستار(١/٤٣٠)(ح٩٠٨)، ولم أقف عليه في المطبوع من مسند البزار.

(٢) الأموال لابن زنجويه: كتاب الصدقة باب من كان لا يستحب أن ينقص من صاع وإن كان برًّا (٢٣٨٩) (ص١٢٤٨).

(٣) صحيح ابن خزيمة: كتاب الزكاة جماع أبواب صدقة الفطر في رمضان باب إخراج جميع الأطعمة في صدقة الفطر (ح٢٤١٧) (٤/٨٩).

ثالثاً: دراسة سند ابن خزيمة المرفوع:

وهو قوله[1]:(حدثنا نصر بن علي، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا هشام، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس)اهـ. وإنما اخترت دراسة هذا السند لأمرين: الأول أنه أعلى إسناد في المرفوع وسند البزار وإن كان خماسيًّا إلا أن شيخ البزار مات سنة ٢٥٢هـ وشيخ ابن خزيمة مات ٢٥٠هـ، والثاني أنه مرفوع صريح، ولا يستغرب دراسته وهو في كتاب مختصّ بالصحيح لأن ابن خزيمة قال: (إن صح خبر ابن عباس)[2] كما سلف.

١= نصر بن عليّ بن نصر بن عليّ بن صُهبان[3]، أبو عَمْرو، الأزدي[4]، الجهضمي[5]، البصري.

روى عن: عبدالأعلى بن عبدالأعلى، ومحمد بن جعفر، وابن عُيينة، وغيرهم. وروى عنه: الأئمة الستة، وابن خُزيمة، وغيرهم.

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٨٨/٤).

(٢) علق ابن خزيمة القول به على صحته في روايته مرفوعًا، لكن في الموقوف أطلق الاستدلال به، فإما أنه اكتفى بما تقدم وهو الأظهر، وإما أنه يصححه موقوفًا، وإما أنه يسوغ الاستدلال به على ضعفه بالانقطاع كما سيجيء.

(٣) صُهْبان: بضم الصاد وسكون الهاء (تقريب التهذيب ص٥٦١).

(٤) الأَزْدِيّ:بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها دال مهملة مكسورة مشددة، نسبة إلى أزد بن الغوث قبيلة عربية من سبأ. اللباب(٤٦/١).

(٥) الجَهْضَمِيّ: بفتح الجيم وسكون الهاء وفتح الضاد وكسر الميم، نسبة إلى جهضم بن عوف، بطن من الأزد. اللباب (٣١٧/١).

أقوال الحفاظ فيه: قال أبوحاتم[١]، والنَّسائي[٢]، وابن خِرَاش[٣]: ثقة. وقال الذُّهلي[٤]: حجة. وقال مسلمة بن قاسم[٥]: هو ثقة عند جميعهم. وقال أحمد[٦]: ما به بأس، ورضيه. وذكره ابن حِبّان في الثقات[٧]. وقال ابن حجر[٨]: ثقة ثبت. مات سنة ٢٥٠هـ ، وقيل: ٢٥١هـ ، في ربيع الآخر. أخرج له الستة وابن خُزيمة[٩].

٢= عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد، وقيل: ابن شراحيل، أبومحمد وأبوهمام، القرشي، السَّامِي[١٠]، البصري.

روى عن: هشام بن حسان، وحميد الطويل، وابن إسحاق، وغيرهم.
روى عنه: نصر بن علي، وابن راهويه، وابن المديني، وغيرهم.

---

(١) الجرح والتعديل(٤٧١/٨).
(٢) تسمية شيوخ النسائي(ص٧١) تاريخ بغداد(٣٩١/١٥).
(٣) تاريخ بغداد(٣٩١/١٥).
(٤) تاريخ بغداد(٣٩١/١٥و٣٩٢).
(٥) تهذيب التهذيب(٤٣١/١٠).
(٦) الجرح والتعديل(٤٧١/٨).
(٧) ثقات ابن حبان(٢١٨/٩).
(٨) تقريب التهذيب(ص٥٦١).
(٩) انظر: تهذيب الكمال(٣٥٥/٢٩) تهذيب التهذيب(٤٣٠/١٠) تذكرة الحفاظ(٧٨/٢) طبقات الحفاظ (ص٢٣١) سير أعلام النبلاء (١٣٣/١٢) الكاشف(٣١٩/٢) مغاني الأخيار(١١٦/٣).
(١٠) السامي: بمهملة وميم نسبة إلى سامة بن لؤي من قريش. اللباب(٩٥/٢).

أقوال الحفاظ:

١- من وثقه: قال ابن معين[١]، وأبوزرعة[٢]، والعجلي[٣]، ويعقوب الفسوي[٤]، وابن خلفون[٥]: ثقة، ونقله الأخير عن ابن نمير وابن وضاح. وقال ابن حبان في المشاهير[٦]: من أهل الإتقان في الحديث والضبط له.

٢- من رآه صدوقًا: قال النسائي[٧]: ليس به بأس. وقال أبوحاتم[٨]: صالح الحديث.

٣- من وثقه مع ذكره ببدعة أو سوء حفظ: قال ابن حبان في الثقات[٩] بعد ذكره: كان متقنًا في الحديث قدريًّا غير داعية إليه. وقال أحمد[١٠]: كان يرى القدر. وكذا قال أبوزرعة[١١]. وقال أحمد[١٢] أيضًا: ما كان من حفظه ففيه

---

(١) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري(٨٣/٤).
(٢) الجرح والتعديل(٢٨/٦).
(٣) ترتيب ثقات العجلي(٦٨/٢).
(٤) المعرفةو التاريخ(١١٩/٢).
(٥) انظر: تهذيب التهذيب(٩٦/٦) هدي الساري(ص٤١٦).
(٦) مشاهير علماء الأمصار(ص١٩١).
(٧) انظر: تهذيب الكمال(٣٦٢/١٦).
(٨) الجرح والتعديل(٢٨/٦).
(٩) ثقات ابن حبان(١٣٠/٧و١٣١).
(١٠) العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله بن أحمد(١٧٨/٢).
(١١) الضعفاء لأبي زرعة(٥١٧/٢).
(١٢) سؤالات أبي داود لأحمد (الحديثية)(ص٣٤٦).

تخليط وما كان من كتابه فلا بأس به وكان يحفظ حديث يونس مثل سورة من القرآن.

٤- من جرحه: قال بندار[١]: والله ما كان يدري عبدالأعلى بن عبدالأعلى أن أن طرفيه أطول أو رجليه أطول. وذكره العقيلي في الضعفاء[٢]، ونقل قول أحمد كان يرى القدر وقول بندار. وقال ابن سعد[٣]: لم يكن بالقوي في الحديث.

الترجيح: تأول الإمام الذهبي كلام ابن سعد قائلاً[٤]: نعم، ما هو في قوة ابن علية. وقال في تاريخ الإسلام[٥]: احتجوا به في الكتب وهو صدوق لكن رمي رمي بالقدر. ونحوه في المغني[٦]، ومن تكلم فيه[٧]، والميزان[٨]، والنبلاء[٩]، والنبلاء[٩]، وزاد في الأخير: تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح. لكنه

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي(٣/٥٨) ميزان الاعتدال(٢/٥٣١).
(٢) ضعفاء العقيلي(٣/٥٨).
(٣) طبقات ابن سعد(٧/٢٩٠).
(٤) الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم(ص١١٩).
(٥) تاريخ الإسلام(٤/٩٠٣).
(٦) المغني(١/٣٦٤).
(٧) من تكلم فيه وهو موثق(ص١١٤).
(٨) ميزان الاعتدال(٢/٥٣١).
(٩) سير أعلام النبلاء(٩/٢٤٣).

في الحفاظ[١] قال: يأتي له ما ينكر. وخالف هذا كله في الكاشف[٢] فقال: ثقة لكنه قدري، وفي رسالة الثقات[٣] فقال: ثقة حديثه في الكتب.وقال ابن حجر[٤]: ثقة. ورد كلام ابن سعد فقال[٥]: هذا جرح مردود غير مبين ولعله بسبب القدر وقد احتج به الأئمة كلهم.

قال الفقير: كفانا هذان الإمامان الكلام في كلام ابن سعد. وإن كان كلام الذهبي مخالفًا لما استقر من كون حديث الصدوق حسنًا لذاته في الأصل؛ لكن يمكن حمل كلامه على أنه قصد التوثيق بقرينة كلامه في الكاشف والثقات المتكلم فيهم، وبقوله: ما هو في قوة ابن علية. والعقيلي إنما ذكره لعلة القول بالقدر. وقد فصل هذا ابن حبان حين بين أنه غير داعية، ثم العقيلي متشدد وخالفه غيره. وكلام بندار جرح مجمل ولعله سمع منه في حال المذاكرة فرأى منه تساهلاً، أو أنه قاله بسبب حديث واحد فنقله الراوي مجملاً. وقد خالف ما قاله الحفاظ عبر القرون، ففي فعلهم رد مقالته وترك رؤيته والإعراض عن كلمته.

فلم يبق إلا قول أحمد: ما كان من حفظه ففيه تخليط، ويوافقه قول الذهبي: يأتي له ما ينكر. وهذا لا يضره؛ لأن الثقة أو الصدوق إذا أنكر عليه

---

(١) تذكرة الحفاظ(٢١٧/١).
(٢) الكاشف(٦١١/١).
(٣) الثقات المتكلم فيهم(ص١١٩).
(٤) تقريب التهذيب(ص٣٣١).
(٥) هدي الساري(ص٤١٦).

شيء ضعف فيه، وبقي حاله في غيره على التوثيق. وقد شهد له الإمام أحمد بحفظ حديث يونس كسورة من القرآن، يعني أنه جيد الحفظ، فكيف يقول: ما كان من حفظه ففيه تخليط؟!. إلا إذا كان المراد قياسه بغيره من مثل يحيى القطان وابن عيينة ونحوهما ولم ينقل الراوي ذلك لعلمه باعتماد توثيق عبدالأعلى، أو لأن المراد يظهر ببقية الكلام: فإنه أولاً ذكر أن الذي رواه من حفظه فيه تخليط، هكذا بالتنكير، ولم يقل: هو تخليط، وهذا يعني قلة ما وقع من تخليط في الأحاديث التي رواها من حفظه. فلما ذكر أنه كان يحفظ حديث يونس مثل سورة من القرآن تأكدنا أن المراد قلة التخليط فيما رواه من الحفظ، لكن هذا التخليط خارج حديثه عن يونس بن عبيد. ومثل هذا لا ينزل بالراوي من الثقة إلى الصدوق، بل يبقى ثقة ويذكر في حاله عبارة تدل على أنه قد وقع منه أوهام أو أخطاء أو مناكير. ولذا يكون الأولى في حال عبدالأعلى أن يقال: ثقة، ويضاف قول الذهبي في الحفاظ: له ما ينكر، فيقال: ثقة له ما ينكر، والله تعالى أعلم. مات سنة ١٨٩هـ. أخرج له الجماعة وابن خزيمة[١].

٣= هشام بن حسان، أبوعبدالله الأزدي، القُرْدُوسي[٢]، البصري. روى عن:

---

(١) انظر: تهذيب الكمال(٣٥٩/٦) تهذيب التهذيب(٩٦/٦) تذهيب التهذيب(٣٥٦/٥) الخلاصة(ص٢٢٠) سير أعلام النبلاء (٢٤٢/٩) تذكرة الحفاظ(٢١٧/١) مغاني الأخيار(١٥٨/٢).

(٢) القردوسي: بضم القاف وسكون الراء وضم الدال المهملة نسبة إلى قراديس الأزد نزلوا محلة بالبصرة فنسبت إليهم. اللباب(٢٤/٣).

محمد بن سيرين، والحسن البصري، وعكرمة، وغيرهم. روى عنه: الحمادان، وعبدالأعلى، وغيرهم.

أقوال الحفاظ:

١- من وثقه: قال يحيى بن معين [١]، وعثمان بن أبي شيبة[٢]: ثقة. وقال ابن سعد[٣]: ثقة كثير الحديث. وقال العجلي[٤]: ثقة حسن الحديث. وقال القطان[٥]: هو ثقة في محمد بن سيرين.

٢- من رآه صدوقًا: قال أحمد[٦]: صالح.ومرة[٧]: لا بأس به. وكذا قال ابن معين[٨] في رواية.وقال ابن عدي[٩]: صدوق لا بأس به. وقال أبو حاتم: كان كان هشام بن حسان صدوقًا وكان يتثبت في رفع الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، فقال ابنه: ما تقول فيه؟، قال: يكتب حديثه[١٠]. فعلق

---

(١) من كلام ابن معين في الرجال رواية طهمان(ص٣٣) وانظر: ثقات ابن شاهين(ص٢٥٠).

(٢) انظر: ثقات ابن شاهين(ص٢٥٠).

(٣) طبقات ابن سعد(٢٧١/٧).

(٤) ترتيب ثقات العجلي(٣٢٨/٢).

(٥) انظر: هدي الساري(ص٤٤٨) فتح الباري(١٩٥/١١).

(٦) العلل رواية عبدالله بن أحمد(٤١١/١).

(٧) انظر: تهذيب الكمال(١٩٠/٣٠) سير أعلام النبلاء(٣٦٠/٦).

(٨) انظر: الجرح والتعديل(٥٥/٩).

(٩) الكامل(٤١٧/٨).

(١٠) الجرح والتعديل(٥٦/٩).

الذهبي بقوله: قلت: قد علمت بالاستقراء التام أن أباحاتم الرازي إذا قال في رجل يكتب حديثه أنه عنده ليس بحجة[١].

٣- من جرحه مطلقًا: قال شعبة[٢]: لم يكن يحفظ. وقال[٣]: دمِّر عليه.

٤- من جرحه في بعض الشيوخ: قال الفقير: وقد تكلم بعض الحفاظ فيه كلامًا نسبيًّا. فتكلم يحيى القطان في حديثه عن عطاء[٤]. وتكلم بعض أهل الحديث في حديثه عن الحسن البصري منهم القطان ويزيد بن زريع ووهيب وابن عُلية[٥]. وما علمت أحدًا تكلم في حديثه عن عكرمة ومحمد بن سيرين سيرين إلا شعبة[٦]. فشذّ بهذا كما شذّ بتضعيفه.

<u>المناقشة والترجيح:</u> أما كلام شعبة: فقال الذهبي: لا يلتفت إلى قول شعبة فيه[٧]. وجعله مرة[٨] زلة عالم وقولاً مطروحًا. وأما كلام أبي حاتم فيكفي في رده قول الذهبي: هشام قد قفز القنطرة واستقر توثيقه واحتج به أصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء(٦/٣٦٠).
(٢) انظر: الكامل(١/١٥١)(٨/٤١٦).
(٣) انظر: الجرح والتعديل(٩/٥٦).
(٤) انظر: ضعفاء العقيلي(٤/٣٣٥) تهذيب الكمال(٣٠/١٨٧).
(٥) انظر: تهذيب الكمال(٣٠/١٨٧) سؤالات الآجري(ص٢٨٤) الجرح والتعديل(٩/٥٥و٥٦) الكامل (٨/٤١٦) هامش تهذيب الكمال (٣٠/١٩٣و١٩٤).
(٦) انظر: الكامل(٨/٤١٦) ضعفاء العقيلي(٤/٣٣٥).
(٧) الديوان(ص٤١٨).
(٨) انظر: ميزان الاعتدال(٤/٢٩٦).

الصحاح وله أوهام مغمورة في سعة ما روى[١].

وأما كلام شعبة في حديثه عن محمد بن سيرين فيكفي في رده قول الإمام ابن المديني: كان يحيى بن سعيد وكبار أصحابنا يثبتون هشام بن حسان[٢]. وقال: أما أحاديث هشام عن محمد فصحاح، ثم قال: وهشام ثبت[٣]. وقال ابن أبي عروبة: ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام بن حسان[٤]. وأما كلام شعبة في حديثه عن عكرمة فتقدم أنه شاذ فلا فلا يلتفت إليه. وأما كلامهم في حديثه عن الحسن البصري فيرده قول الحافظ ابن حجر: حديثه عن الحسن البصري في الكتب الستة[٥]. والقطان ممن تكلم تكلم في حديثه عن الحسن قَبِلَه في رواية[٦]. وأما كلامهم في روايته عن عطاء فهو الذي لم أجد له دافعًا.

- جرحه بالتدليس: ذكره بالتدليس ابن حجر في المرتبة الثالثة[٧]. واتهمه به به

---

(١) سير أعلام النبلاء(٦/٣٦٢).
(٢) انظر: ضعفاء العقيلي(٤/٣٣٥).
(٣) انظر: الجرح والتعديل(٩/٥٥).
(٤) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤/٢١٩).
(٥) هدي الساري(ص٤٤٨).
(٦) انظر: التاريخ الأوسط للبخاري(٢/١٧٣) الكامل(٨/٤١٦و٤١٧).
(٧) انظر: تعريف أهل التقديس(ص٤٧) النكت(٢/٦٤٣).

أبوحاتم[١]، وابن المديني[٢]. قال الفقير: المرتبة الثالثة من المدلسين جعلها شيخ الإسلام ابن حجر لـ(من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقًا ومنهم من قبلهم)[٣]. والأدق قول العلائي شيخ شيوخه: (وثالثها من توقف فيهم جماعة جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقا كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة)[٤]. فابن حجر جعلها لمن لم يحتج الأئمة (هكذا بإطلاق) إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ثم قال: ومنهم من قبلهم. أفمعنى هذه العبارة أن بعض الحفاظ قبل حديثهم بشرط السماع أم أن معناها قبل حديثهم مطلقًا صرحوا أو لم يصرحوا بالسماع؟. إن كان المعنى الأول هو المقصود ينتفي التنافي بين العبارتين، لكن هذا خلاصته أنهم كأهل المرتبة الرابعة وهم كما نص ابن حجر: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. قال الفقير: والثالثة لم يحتج الأئمة إلا بما صرحوا فيه بالسماع، فما هو الفرق بينهما واقعًا؟!!. وإن كان المقصود المعنى الثاني ويرشح هذا

---

(١) انظر: علل ابن أبي حاتم(١٨/٦).
(٢) انظر: ضعفاء العقيلي(٣٣٥/٤) التكميل(٤٦٦/١) تعريف أهل التقديس(ص٤٧).
(٣) انظر: تعريف أهل التقديس(ص١٣).
(٤) جامع التحصيل(ص١٣٠).

قول ابن حجر في الرابعة (من اتفق) كأنه يقول إن الثالثة اختلف فيها الحفاظ، فهو موافق لكلام العلائي تمامًا، وعبارة العلائي أدق؛ لأنه قال: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون. وهذا هو المعنى الثاني المفهوم من كلام ابن حجر بعينه. وعلى هذا تكون الثالثة في المدلسين تنظيرية غير تطبيقية. ويجب على الباحث أن يعتبر حديث من ذكر فيها ليرى أيلحق بالثانية فيوافق قول من قبل حديث أهلها، أم يلحق بالرابعة فيوافق قول من اشترط التصريح بالسماع.

وهشام من الثالثة؛ لكن يلحق بالثانية لأنهم ذكروا تدليسه عن الحسن، والحافظ ابن حجر عبر عن هذا بالإرسال، فقال في التقريب: وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما[1]. هذا هو السبب في اتهامه بالتدليس، وتقدم أن حديثه عن الحسن في الكتب الستة، لكنه قليل جدًّا في الصحيحين. وقد قال ابن المديني: وحديثه عن الحسن عامّتها تدور على حوشب[2]. وقال: وكان الناس يرون أنه أخذ حديث الحسن عن حوشب[3]. قال الفقير: فلما راجعنا ترجمة حوشب، فإذا هو: حوشب بن مسلم من كبار أصحاب الحسن البصري[4]، قال ابن سعد[1]: كان

---

(1) تقريب التهذيب(ص٥٧٢).
(2) انظر: الجرح والتعديل(٩/٥٥).
(3) انظر: ضعفاء العقيلي(٤/٣٣٥).
(4) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤/٢٦٠) سؤالات الآجري(ص٢٧٨)

ثقة إن شاء الله. وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وضعفه الأزدي[٣]؛ فأخطأ. وقال ابن حجر[٤]: صدوق. فبان أن الواسطة بين الثقة والصدوق، فلا يضر التدليس عنه لأنه تدليس عن الثقات وهو سبب يحمل الأئمة على احتمال حديث المدلس ويعد من الثانية. وهشام على هذا من الثانية تطبيقًا، والله تعالى أعلم.

إن المعتمد في هشام بن حسان هو التوثيق، قال الذهبي: ثقة لا يلتفت إلى قول شعبة فيه[٥]. وقال: من الثقات احتج به أهل الصحاح[٦]. وقال: ثقة إمام كبير الشأن[٧]. وقال ابن حجر: احتج به الأئمة[٨]. وقال: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه

---

(١) طبقات ابن سعد(٧/٢٧٠).
(٢) انظر: ثقات ابن حبان(٦/٢٤٣).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال(١/٦٢٢) تهذيب التهذيب(٣/٦٦). وقد قال الذهبي في الميزان: لايدرى من هو. فما أصاب. والله تعالى أعلم.
(٤) تقريب التهذيب(ص١٨٤).
(٥) ديوان الضعفاء(ص٤١٨).
(٦) تاريخ الإسلام(٣/١٠٠٠).
(٧) الميزان(٤/٢٩٥و٢٩٦).
(٨) هدي الساري(ص٤٤٨).

قيل كان يرسل عنهما[1]. قال الفقير: تقدم الكلام على ذلك، ولم يبق إلا كلامهم في روايته عن عطاء فلذا يقال فيه: ثقة وفي روايته عن عطاء فقط مقال، والله تعالى أعلم.

مات سنة ١٤٧هـ وقيل: ١٤٨هـ وقيل: ١٤٦هـ. أخرج له الجماعة وابن خزيمة[2].

٤= محمد بن سِيرِين، أبوبكر البصري، الأنصاري مولاهم.

روى عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، والسيدة عائشة رضي الله عنهم، وغيرهم. روى عنه: هشام بن حسان، والشعبي، وخالد الحذّاء، وغيرهم. قال هشام بن حسان: حدثني أصدق من أدركت من البشر[3]. وقال أحمد[4]: من الثقات. وقال ابن معين[5] والعجلي[6] وأبو زرعة[7] وغيرهم:

---

(1) تقريب التهذيب(ص٥٧٢).

(2) انظر: تهذيب الكمال(١٨١/٣٠) تهذيب التهذيب(٣٤/١١) التكميل(٤٦٥/١) تذهيب تذهيب التهذيب (٢٨٢/٩) الخلاصة(ص٤٠٩) تاريخ الإسلام(٩٩٩/٣) مغاني الأخيار(١٧٦/٣).

(3) انظر: المعرفة والتاريخ(٥٩/٢) الجرح والتعديل(٢٨٠/٧) تاريخ بغداد(٢٨٧/٣) تاريخ دمشق (١٩٠/٥٣).

(4) انظر: الجرح والتعديل(٢٨١/٧) تاريخ دمشق(١٩٠/٥٣).

(5) الجرح والتعديل(٢٨١/٧).

(6) ترتيب الثقات(٢٤٠/٢).

(7) الجرح والتعديل(٢٨١/٧).

ثقة. مات سنة ١١٠هـ. أخرج له الجماعة وابن خزيمة[١].

٥= سيدنا عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب، أبو العباس.

ابن عم سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، الهاشمي، ترجمان القرآن، الحِبر البحر، حبر الأمة، رضي الله تعالى عنه. أمه أم الفضل لُبابة بنت الحارث الهِلالية. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين على قول. وله مناقب، منها: أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعا له فقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الحِكْمَةَ»[٢]،

وفي رواية: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[٣]. مات بالطائف

---

(١) انظر غير مأمور: تهذيب الكمال(٣٤٤/٢٥) تهذيب التهذيب(٢١٤/٩) تقريب التهذيب(ص٤٨٣) تاريخ بغداد(٢٨٣/٣) تاريخ دمشق (١٧٢/٥٣) سير أعلام النبلاء(٦٠٦/٤) طبقات الحفاظ(ص٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما(ح٣٧٥٦ ص٤٤٥) قال: حدثنا مسدد ثنا عبدالوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: به، وأخرجه النسائي في الكبرى كتاب المناقب باب عبدالله بن العباس رضي الله عنهما(ح٨١٢٣ – ٣٢١/٧) عن عمران بن موسى ثنا عبدالوارث: به بلفظه.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده(٣١٠٢ – ٢١٥/٥) قال: حدثنا عبدالصمد ثنا حماد عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: به، وأخرجه البزار(ح٥٠٧٥ – ٢٨٢/١١) عن عبدالوارث بن عبدالصمد حدثني أبي: به بلفظه. وسنده حسن لذاته من أجل ابن خثيم صدوق. انظر: تقريب التهذيب(ص٣١٣).

سنة ٦٨هـ وقيل: ٦٥ أو ٦٧هـ[١].

قال الفقير: من هذه الدراسة يتبين أن الرواة ثقات، أما الاتصال والانقطاع:

١- فالحلقات بين ابن خزيمة ونصر، وبين نصر وعبدالأعلى، وبين عبد الأعلى وهشام، وبين هشام ومحمد بن سيرين، وبين ابن عباس رضي الله عنهما وسيدنا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، هذه الحلقات الخمس متصلة بلا شبهة.

٢- والحلقة بين محمد بن سيرين وسيدنا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيها خلاف في السماع وعدمه، وهذا أوان التفصيل:

اختلف الحفاظ في سماع ابن سيرين من ابن عباس رضي الله عنهما على قولين:

الأول: من أثبت السماع لابن سيرين من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وهم على ما وقفت عليه:

١ – الإمام الترمذي رحمه الله تعالى: حيث قال في جامعه في حديث وهو من طريق ابن سيرين عن ابن عباس: (هذا حديث صحيح)اهـ[٢].

---

(١) انظر: الإصابة(١٢١/٤) أسد الغابة(١٨٦/٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم(١٦٩٩/٣).

(٢) جامع الترمذي(ح٥٤٧ – ٦٨٣/١) ت: د.بشار. وفي طبعة الشيخ شاكر(٤٣١/٢): حسن صحيح.

٢- الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى: حيث أخرج في صحيحه حديثًا[١] من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٣- الإمام الحاكم رحمه الله تعالى: حيث أخرج في كتابه المستدرك حديثين من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقال: (صحيح على شرط الشيخيْن ولم يخرجاه)اه[٢].

٤- الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى: حيث صحّح في المحلّى[٣] سندًا فيه (محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما)، وقال عن آخر كذلك: (أصح إسناد يكون عنه)اه[٤] أي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

٥- الإمام ضياء الدين المقدسي رحمه الله تعالى: حيث أخرج أربعة أحاديث من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ثم قال: (وقد رُوي عن شعبة وغيره: أن محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس. قلت: وقد روى البخاري في الصحيح في الأطعمة[٥] عن عبدالله بن عبدالوهّاب الحجبي، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عباس قال: «تَعَرَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتِفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ

---

(١) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع(ح٧٤٤٢- ٧/٧٨٠).
(٢) انظر: المستدرك(ح٣٠٨٣ - ٢/٣٠٠) (ح٣١١٠ - ٢/٣٠٨).
(٣) انظر: المحلى(٦/١٢٤).
(٤) المحلّى(٦/٢٦٤).
(٥) انظر: صحيح البخاري(ح٥٤٠٤ ص٦٦٠).

يَتَوَضَّأْ»)اهـ[1]. قال الفقير: يأتي الكلام على قول البخاري في هذا السند[2].

٦- الإمام ابن التركماني رحمه الله تعالى: حيث إنه يرى الحجة بـ (محمد بن سيرين عن ابن عباس)، فقال: (قلت: ذكر البيهقي في الخلافيات[3] عن شعبة أنه قال: أحاديث ابن سيرين عن ابن عباس إنما سمعها محمد من عكرمة ولم يسمع من ابن عباس. وفي الكمال لعبدالغني: وروى ابن سيرين عن ابن عباس، والصحيح أن بينهما عكرمة انتهى كلامه[4]. فإذا أرسل ابن سيرين عن ابن عباس وكان الواسطة بينهما ثقة وهو عكرمة كان الحديث محتجًّا به)اهـ[5].

٧- الإمام بدر الدين العيني رحمه الله تعالى: حيث قال في كتابه البناية: (ذكر البيهقي في الخلافيات عن شعبة أنه قال: حدثنا ابن سيرين عن ابن عباس والصحيح أن بينهما عكرمة، فإذا أرسل ابن سيرين وكان بينهما ثقة وهو عكرمة كان الحديث صحيحا محتجًّا به)[6]، وقال: (قال البيهقي[7]: رواية رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما مرسلة، قال صاحب

---

(١) المختارة(١٣/٥٩و٦٠).
(٢) يأتي ص ١٩و٢٠.
(٣) انظر: مختصر الخلافيات(٢/٤٩٥).
(٤) انظر: تهذيب الكمال(٢٥/٣٤٩).
(٥) الجوهر النقي(١/٢٦٦).
(٦) البناية(١/٤٥٤).
(٧) انظر: السنن الكبرى للبيهقي(٩/٣٣٨).

التنقيح[1]: قال أحمد وابن معين وابن المديني: لم يسمع ابن سيرين من ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وقد روى البخاري في صحيحه حديثًا من رواية ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما)اهـ[2].

ونُسب هذا الرأي إلى الإمام البخاري رحمه الله تعالى، حيث إنه قال في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب النهس وانتشال اللحم: (حدثنا عبدالله بن عبدالوهّاب، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «تَعَرَّقَ[3] رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم كَتِفًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»، وعن أيوب وعاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «انْتَشَلَ[4] النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَرْقًا مِنْ قِدْرٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»)اهـ[5]، وهذا ظاهره الاحتجاج بطريق (محمد بن سيرين عن ابن عباس)، وقد فهم هذا الضياء المقدسي[6] وتقدم نقل كلامه، في الظاهر، وعليه ابن عبدالهادي في التنقيح؛ على ما يظهر لأنه سيأتي كلامه[7] في نفي السماع، حيث اعترض على كلام من لم ير لمحمد بن سيرين سماعًا

---

(1) انظر: التنقيح لابن عبدالهادي(٣/٣٨٨).
(2) البناية(٤/٤٧٢).
(3) تعرّق: أكل ما على العظم بأسنانه. مشارق الأنوار(٢/٧٦).
(4) عَرْقًا: بفتح فسكون، العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم. النهاية(٣/٢٢٠).
(5) صحيح البخاري: (ح٥٤٠٤و٥٤٠٥ ص٦٦٠).
(6) المختارة(١٣/٦٠).
(7) يأتي ص٢٢.

من ابن عباس قائلاً:(وقد روى البخاري في صحيحه حديثًا من رواية أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس فالله أعلم)اهـ[1].

وخالف هذا الفهم غيرهما من الحفاظ:

- فقال ابن بطال[2]: (لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس، ولا من ابن عمر، وإنما يسند الحديث برواية عكرمة عن ابن عباس)اهـ.

- وقال الحميدي في الجمع بين الصحيحين[3]، وهو يتكلم عن أفراد البخاري: البخاري:

(الثامن والثمانون: عن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال: «انْتَشَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَرْقًا مِنْ قِدْرٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»، وعن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: «تَعَرَّقَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم كَتِفًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»، وليس لمحمد بن سيرين عن ابن عباس في الصحيح غير هذا)اهـ. وهذا معناه أن الاعتماد على رواية عكرمة، وأن رواية محمد بن سيرين في المتابعات والشواهد، وإن تقدمت.

- وقال شيخ الإسلام ابن حجر في الفتح[4]:(واعتماد البخاري في هذا المتن إنما هو على السند الثاني. وقد ذكرت أن ابن الطبّاع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس، وكأن البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما

---

(1) التنقيح لابن عبدالهادي(٣/٣٨٨).
(2) شرح ابن بطال على صحيح البخاري(٩/٤٧٧).
(3) الجمع بين الصحيحين(٢/١٠٨).
(4) فتح الباري(٩/٥٤٦).

ذكرت من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس. قلت: وما له في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطبّاع عن حماد بن زيد؛ فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة. وإنما صحّ عنده لمجيئه بالطريق الأخرى الثانية، فأورده على الوجه الذي سمعه)اهـ.

وبه ختم الكلام وتكلم الختام، فالبخاري على هذا مع من يرد ذكرهم ممن يرى عدم سماع محمد بن سيرين من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، والله تعالى أعلم.

الثاني: من نفى سماع محمد بن سيرين من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:

١- الإمام خالد الحذّاء: قال شعبة عن خالد الحذاء:(كل شيء قال محمد بن سيرين: نُبِّئْتُ عن ابن عباس إنما سمعه من عكرمة، لقيه أيام المختار بالكوفة)اهـ[١].

٢- الإمام شعبة بن الحجاج: قال ابن المديني: (أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس، قال شعبة: إنما سمعها من عكرمة، لقيه أيام المختار، ولم يسمع من ابن عباس شيئًا)اهـ[٢].

---

(١) انظر: حلية الأولياء(٣/٣٢٨) تاريخ بغداد(٣/٢٨٧) تاريخ دمشق(٤١/٩٧) طبقات ابن سعد (٥/٢٩١).

(٢) العلل لابن المديني(ص٦٠) مراسيل ابن أبي حاتم(ص١٨٧).

٣- الإمام يحيى بن معين: قال: (لم يسمع ابن سيرين من ابن عباس، إنما سمع من عكرمة عن ابن عباس)[١]، وقيل له: ابن سيرين سمع من ابن عباس؟، قال:(لا، سمع من عكرمة)اهـ[٢].

٤- الإمام ابن المديني: قال:(لم يسمع ابن سيرين من ابن عباس شيئًا)اهـ[٣].

٥- الإمام أحمد بن حنبل: قال:(ابن سيرين لم يجئ عنه سماع من ابن عباس)[٤]، وقال:(لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس، كان يقول في كلها: نُبِّئْتُ عن ابن عباس)اهـ[٥].

٦- الإمام البخاري: على ما سبق تحريره.

٧- الإمام البزّار: قال: (محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس)اهـ[٦].

٨- الإمام البيهقي: قال:(محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا)[٧]، وقال:(لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه)[٨]، وقال: (ابن سيرين عن ابن

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤/٢٢٠).
(٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(١/١٢٢و١٣٢).
(٣) انظر: تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي(٣/١٠٧) تهذيب التهذيب(٩/٢١٦).
(٤) انظر: مراسيل ابن أبي حاتم(ص١٨٧).
(٥) انظر: المصدر السابق(ص١٨٦).
(٦) البحر الزخار(١/٧٣).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي(٤/١٦٨).
(٨) المصدر السابق(١/٢٦٦).

عباس مرسل)[1]، وقال:(روايات ابن سيرين عن ابن عباس تكون مرسلة)[2]، مرسلة)[2]، وقال: (رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس مرسلة)[3]، وقال:(ابن سيرين عن ابن عباس مرسل، لم يلقه ولا سمع منه، إنما هو بلاغ بلغه)[4]، وقال:(ابن سيرين عن ابن عباس منقطع)[5]،

وقال:(محمد لم يسمع من ابن عباس في قول أكثر أئمة الحديث)اهـ[6].

٩- الإمام ابن عبدالبرّ: قال:(لم يسمع الحسن ولا ابن سيرين هذا الحديث من ابن عباس)اهـ[7]. يعني هذا الحديث الذي ندرسه.

١٠- الإمام ابن بطال: قال:(لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس)اهـ[8].

١١- الإمام ابن عبدالهادي: قال وهو يتكلم على سند فيه (محمد بن سيرين عن ابن عباس): (رجاله ثقات؛ غير أن فيه انقطاعًا، قال أحمد وابن المديني

---

(١) معرفة السنن والآثار(٢/٩٣).
(٢) السنن الكبرى(٤/٣٢٩).
(٣) المصدر السابق(٩/٣٣٨).
(٤) انظر: نصب الراية(١/١٢٩).
(٥) انظر: الدراية(١/٦٠).
(٦) انظر: مختصر الخلافيات(٢/٤٩٥).
(٧) التمهيد(٤/١٣٥).
(٨) شرح ابن بطال على صحيح البخاري(٩/٤٧٧).

وابن معين والبيهقي: محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا)اهـ[١].

١٢- الإمام ابن النحوي: قال:(هو منقطع فيما بين محمد بن سيرين وابن عباس)اهـ[٢].

١٣- الإمام ابن حجر: قال: (هذا إسناد حسن إن كان ابن سيرين سمع من ابن عباس رضي الله عنهما)[٣]، وقال:(لم يسمع من ابن عباس في قول الأكثر)[٤]،

وقال:(أما رواية محمد عن ابن عباس فمنقطعة)اهـ[٥].

١٤- الإمام ابن الهمام: قال: (وهو مرسل؛ فإن ابن سيرين لم ير ابن عباس)[٦]، وقال:(وأما ما يليه فمنقطع، لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا)اهـ[٧].

<u>الترجيح:</u>

---

(١) انظر: نصب الراية(٤٢٥/٢)، وانظر: التنقيح(١٠٧/٣). قال الفقير: هذا نص في أن رأي ابن عبدالهادي هو نفي السماع، وقد تقدم له كلام يشير إلى غير ذلك، والذي هنا أولى لأنه نص واضح بخلاف ذاك. والله تعالى أعلى وأعلم.

(٢) البدر المنير(٦٣١/٥).

(٣) المطالب العالية(٦٥٥/٤).

(٤) التلخيص الحبير(٣٥٦/٢).

(٥) فتح الباري(٥٣٥/٣).

(٦) فتح القدير(١٠٣/١).

(٧) فتح القدير(٢٩٢/٢). قال الفقير: يمكن أن يعد أبوحاتم في هؤلاء لحكاية تأتي.

الحفاظ مختلفون في سماع محمد بن سيرين من عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، وللحكم على الرواية لا بد من الترجيح بين القولين والفصل بين الرأيين، على ميزان جلي وسبيل نقي:

فأما الإمام الترمذي لم يخرج لترجمة (محمد بن سيرين عن ابن عباس) إلا حديثًا واحدًا[1]، صححه كما سلف، لكن أصححه لذاته أم لمتابعاته وشواهده؟، الأمران محتملان، وعند الاحتمال يمتنع الاستدلال، فحمل فعله على موافقة الأكثر أولى وهو أنه صححه لمتابعاته وشواهده.

وابن حبان حين صحح الحديث في صحيحه نظر إلى مجموع الطرق، لأن الذي رواه خرجاه في الصحيح عن ابن عباس من غير طريق محمد بن سيرين[2].

والحاكم والضياء اعتمدا على ما حسباه دليلاً، فقد ظنّا أن ترجمة (محمد بن سيرين عن ابن عباس) على شرط البخاري، وردّ ذلك الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر، فحرّر أن البخاري أشار إلى أنها منقطعة، واعتمد على الموصول، وهو صنيع الحميدي في جمعه بين الصحيحين، فسقط الاستدلال بذلك.

وابن التركماني والعيني تكلما على الاحتجاج حين عرفا الواسطة بين

---

(1) انظر: تحفة الأشراف(٥/٢٣١).

(2) انظر: التقاسيم والأنواع(٧/٧٨٠) صحيح لبخاري ح٣٨٥١و٣٩٠٣و٤٤٦٥و٤٩٧٩) صحيح مسلم (ح٢٣٥٠ و٢٣٥١و٢٣٥٣).

محمد بن سيرين وابن عباس، وهذا قول بعدم السماع في حقيقته، لأن وجود واسطة وإن عرفت نص على عدم السماع، أما أن هذه الواسطة عرفاها ففي كلامهما نظر: لأن معرفة الواسطة لا تعني أن كل ما رواه محمد عن ابن عباس وأبهَم فيه الواسطة فهو بها دون غيرها؛ ولا سيما وهو لم يصرح بذكرها. ولأنهما استدلا على معرفة الواسطة بكلام شعبة والحذاء، وكلام شعبة يعود إلى الحذاء، قال الحذاء: (كل شيء قال محمد: نُبِّئْتُ عن ابن عباس، إنما سمعه من عكرمة، لقيه أيام المختار بالكوفة)اهـ[1]. وهذا النص هو حجة كل من قال بمعرفة الواسطة وهو عكرمة ثقة محتج به، ومن أطلق لم يدقّق في عبارة الحذاء؛ حيث إنه يتكلم على ما قال فيه محمد بن سيرين: (نُبِّئْتُ أو أُنْبِئْتُ)، لا كل ما رواه عن ابن عباس بأي صيغة كانت. وهو يقول: (عن ابن عباس) كما يقول: (نُبِّئْتُ عن ابن عباس).

فإن قيل: الإمام أحمد يقول[2]: كان يقول في كلها: نُبِّئْتُ عن ابن عباس. فالجواب: هذا بحسب ما وصل إليه علم الإمام أحمد، وقد وجد في الأسانيد أنه كان يقول: عن ابن عباس، ومنها هذا الحديث وغيره. ثم إن هذا حكاية تلميذ عن شيخه، أعني الحذاء عن شيخه محمد بن سيرين، ويحتمل خفاء بعض أمره عليه. ولذا تراهم لم يعتمدوا معرفة الواسطة، وأصروا على الانقطاع، ولا سيما وابن سيرين لم يصرح بذكر الواسطة، وإن صرح بها في

---

(1) انظر: تاريخ بغداد(٣/٢٨٧).
(2) انظر: مراسيل ابن أبي حاتم(ص١٨٦).

حديث فلا يعني هذا أنها هي المبهمة في كل رواية. فالحجة قائمة على أن محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس، ومن رأى ثبوت واسطة ثقة قائل بالانقطاع فيما لم يذكر فيه الواسطة ولكنه يصحح الرواية.

بقي كلام المعاصرين: كلام العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمة الله تعالى عليه:

قال:(وفى المراسيل لابن أبي حاتم، ... ، عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: «لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس، يقول في كلها: نُبِّئْتُ عن ابن عباس»، وعن ابن المديني: «أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس إنما سمعها محمد من عكرمة، لقيه أيام المختار، ولم يسمع ابن سيرين من ابن عباس شيئاً». وهذا ليس بتعليل، ولا دليل على الجزم به، فابن سيرين عاصر ابن عباس طويلاً، فهو على السماع حتى يتبين خلافه. وقد صحّح الأئمة روايته عن ابن عباس، والحديث رواه الترمذي، ... ، وقال: حسن صحيح، ... ، وقد تكلمنا في الشرح في سماع ابن سيرين من ابن عباس، ورجحنا سماعه، ثم ثبت لي بعد ذلك سماعه منه، فسيأتي بإسناد صحيح(٢١٨٨)، ... ، عن أيوب عن محمد بن سيرين أن ابن عباس حدثه، وهذا نص قاطع)اهـ[1].

قال الفقير: مناقشة مقالة الشيخ رحمه الله في جوانب:

الأول: قوله:(وهذا نص قاطع)، يسلّم له إذا ثبت أن النسخ كلها من مسند

([1]) هامش مسند أحمد(٤٢٧/٢)ط دار الحديث بتحقيق أحمد شاكر.

أحمد أو أكثرها ذكرت العبارة كما يرويها هو، في حين قال محققا المجلد الرابع من مسند أحمد: (قلنا: وقد تحرّفت لفظة «حدث» في الطبعة الميمنية إلى «حدثه»، وأخطأ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فاتخذ هذا التحريف حجة في تصحيح سماع ابن سيرين من ابن عباس)اهـ[1]. وأخطئا حين قالا: اتخذ التحريف حجة، لأنه رحمه الله تعالى ما عدّه تحريفًا أصلاً، ولو كان عنده تحريفًا ثم جعله حجة لكان متعسفًا متعصبًا، والشيخ أكبر مقامًا من هذا، فالصواب أن يقال: فاتخذ نسخة الطبعة الميمنية حجة، وفيها تحريف. وهما قد كفياني الردّ على هذا الجانب من كلام الشيخ رحمه الله تعالى.

الثاني: قوله:(وهذا ليس بتعليل)، فيه نظر كبير ظاهر، وكيف يصح هذا، ومنهجهم في إعلال الروايات وتضعيفها على هذه الطريقة مستقر مترسخ؟!، ودونك علل ابن أبي حاتم وعلل الترمذي وغيرهما؛ فطالعها وتصفحها، فإنك واجد[2] عددًا كبيرًا أعلوه بمثل هذا.

وابن المديني حكى ما وصله عن شعبة كما سبق، وأحمد حكى واقع الروايات الذي تتبعه فوجد محمد بن سيرين يقول: (نُبِّئْتُ) ولا يقول سمعت ولا حدثني ولا نحوهما من العبارات الدالة على السماع نصًّا. وهو عندما قال: نُبِّئْتُ أثبت واسطة. فكيف يقال بعد هذا: هذا ليس بتعليل!!!.

---

(1) هامش مسند أحمد(٤/٧٢)ط الرسالة تحقيق بإشراف الأرناؤوط.

(2) انظر: علل ابن أبي حاتم(١/٤٣٤و٥٨٢و٦٠١)(٢/٥٨و٤٤٧و٥٠٥و٥٦٧) (٣/٩٦ و١٠٧ و١٩٥ و٢٣١ و٣٣٠) ترتيب علل الترمذي (ص٤٩و٥٠و١٠٠و١٠٨و١٧٨و٢٠٠و٢٠٤٢٤٤و٣٤١).

الثالث: قوله:(لا دليل على الجزم به)، قال الفقير: وأي دليل أوضح من قول محمد بن سيرين نفسه في روايات عن ابن عباس: (نُبِّئت)، ولو سمع منه لقال حدثني أو أخبرني أو سمعته أو خطبنا أو نحو ذلك. فالدليل على الجزم بنفي السماع من كلام محمد بن سيرين نفسه، ثم شهادة الحفاظ؛ إذ إن كلامهم هنا حجة كما لا يخفى.

الرابع: قوله:(عاصر ابن عباس طويلاً)، هذا هو دليله الذي بنى عليه ما بعده من قوله:(فهو على السماع حتى يتبين خلافه)، والمعاصرة الطويلة ليست دليلاً؛ فالمخضرمون عاصروا سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يسمعوا منه ولم يروه، فلم يعتبر أحد معاصرتهم دليلاً على السماع. بل هم على أن روايات المخضرمين مرسلة[1]. وقوله: (حتى يتبين خلافه)، فقد تبين خلافه من قول محمد بن سيرين نفسه ومن كلام الحفاظ، فالسماع منفيّ هنا، والله أعلم.

بقي هنا صنيع ابن خزيمة حين أخرج هذا الحديث في صحيحه، والجواب أنه علق القول بصحته فقال:(إن صح الخبر)[2]، فهو لم يصححه. ثم قال ابن النحوي في البدر المنير:(ولعل ابن خزيمة اعتبر عدالة الرواة وهو كذلك، ولم يلتفت إلى غرابته. نعم، هو منقطع فيما بين محمد بن سيرين

---

(1) انظر: فتح المغيث(٤/١٦٠).
(2) انظر: صحيح ابن خزيمة(٤/٨٨).

وابن عباس)اهـ[1]. أي: ولم يلتفت إلى الاتصال في السند كذلك، ويدفع هذا عنه قوله في الترجمة للباب:(إن صح الخبر)، فهو متوقف فيه.

وأما ابن حزم فإنه سائر على قاعدته التي أصّلها ولم يلتفت إلى أصول أهل الرواية، قال في الإحكام[2]:(وإذا علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول فهو على اللقاء والسماع، لأن شرط العدل القبول، والقبول يضادّ تكذيبه في أن يسند إلى غيره ما لم يسمعه منه؛ إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله)اهـ. قال الفقير: وهذا بظاهره يدل على أنه يرى تحريم أن لا يسند الثقة حديثه في حين أن ذلك جائز واقع، وواقع الروايات وفعل الحفاظ من الأئمة يرسلون ويحكون عمن لم يدركوه. وهذا الفعل ليس بجرح كما هو مقرر، إلا التدليس. وقاعدته على عمومها غير مقبولة. وليس الأمر تكذيبًا بل حكم بالإرسال أو الوهم أو الخطأ. على أنه قد قام الدليل هنا من فعل محمد بن سيرين في قوله:(نُبِّئْتُ).

فالترجيح حاصل لنفي سماع محمد بن سيرين رحمة الله تعالى عليه من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، والانقطاع ثابت في هذه الحلقة، فالسند منقطع، والله تعالى أعلم.

أما دراسة الحديث من <u>حيث العلة والشذوذ:</u>

فإن من صحح الحديث نفى هذا عنهما، والناظر بدقة في واقع

([1]) البدر المنير(٥/٦٣١).

([2]) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم(٢/٢١).

الرواية يتريث في الحكم بهذا النفي، وهاك التفصيل:

١= إثبات وجود العلة من خلال اختلاف الرواة في رفع الحديث ووقفه:

هذا الحديث رواه محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ورواه عن محمد بن سيرين خمسة: هشام ، وأيوب، وعبدالله بن عون، وأشعث، وقُرّة.

- أما هشام بن حسان فرواه عنه عدة، واختلفوا في رفع الحديث ووقفه:

أولاً: من رواه مرفوعًا: ١- عبدالأعلى بن عبدالأعلى: أخرجه ابن خزيمة[١] عن نصر بن علي عنه، فرفع الحديث. ٢- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه الدارقطني[٢] عن الحسين بن إسماعيل عن أبي الأشعث عنه، وفي الحديث قرينة الرفع؛ لأنه قال:(أُمرنا)، فهو مرفوع حكمًا. ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي وابن الجوزي في التحقيق[٣].

ثانيًا: من رواه موقوفًا: ١- النضر بن شُميل: أخرجه عنه حُميد بن زنجويه في كتاب الأموال[٤]. ٢- مخلد بن الحسين المصّيصي: أخرجه

---

(١) صحيح ابن خزيمة كتاب الزكاة جماع أبواب صدقة الفطر باب إخراج السُلت صدقة الفطر (ح٢٤١٥) (٨٨/٤).

(٢) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢٠٩١)(٩٣/٣).

(٣) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع(١٦٨/٤) التحقيق(٥١/٢).

(٤) الأموال لابن زنجويه كتاب الصدقة باب من كان لا يستحب أن ينقص من صاع وإن كان بُرًّا(ح٢٣٨٩) (١٢٤٨/٣و١٢٤٩).

النسائي[1] عن علي بن ميمون عنه.

٣- عبدالرزاق: أخرجه عن هشام في مصنفه[2].

- وأما أيوب السختياني فرواه ابن خزيمة[3] عن بندار عن عبدالوهاب عنه به موقوفًا.

- وأما عبدالله بن عون فرواه حميد في كتاب الأموال[4] عن النضر عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال: كنا نتحدث أن صدقة رمضان: عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى، إن جاء ببر قبل منه، فإن جاء بشعير قبل منه، ومن جاء بتمر قبل منه، ومن جاء بزبيب قبل منه، ومن جاء بسلت قبل منه، وأظنه قال: ومن جاء بدقيق قبل منه، ومن جاء بسويق قبل منه. ذكره هكذا مقطوعًا.

- وأما أشعث بن سوار فرواه ابن أبي شيبة في المصنف[5] عن عبدالرحيم بن سليمان عن أشعث عن محمد بن سيرين قال: تجزي في صدقة الفطر

---

(١) سنن النسائي كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر(ح٢٥٠٩)(٥/٥٠).

(٢) مصنف عبدالرزاق كتاب صلاة العيدين باب زكاة الفطر(ح٥٧٦٧)(٣/٣١٣).

(٣) صحيح ابن خزيمة كتاب الزكاة جماع أبواب صدقة الفطر باب إخراج جميع الأطعمة في صدقة الفطر (ح٢٤١٧)(٤/٨٩).

(٤) الأموال لابن زنجويه كتاب الصدقة باب من كان لا يستحب أن ينقص من صاع وإن كان بُرًّا(ح٢٣٩٢) (٣/١٢٤٩و١٢٥٠).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة باب من قال صدقة الفطر صاع من شعير أو تمر أو قمح (ح١٠٣٦٧) (٢/٣٩٨).

الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسلت، وشك في السويق والدقيق، وقال: من كل هذا سواء. ذكره هكذا مقطوعًا.

– وأما قرة بن خالد السدوسي فرواه أبوطاهر المخلِّص[1] عن يحيى بن محمد بن صاعِد عن عبدالجبّار بن العلاء عن أبي سعيد مولى بني هاشم عنه به مرفوعًا.

قال الفقير: هذا هو اختلاف الرواة عن محمد بن سيرين في رفع الحديث ووقفه. فأيوب رواه موقوفًا، وابن عون رواه مقطوعًا، وكذا أشعث، وهو يشبه الوقف في عدم الرفع، فيسوغ أن نقول وقفه أيوب وابن عون وأشعث لكن أيوب على ابن عباس وابن عون وأشعث على محمد بن سيرين. وقرة رواه مرفوعًا والسند عنه حسن. وهشام بن حسان اختلف عنه رفعًا ووقفًا: فرفعه الثقفي وعبدالأعلى، ووقفه عبدالرزاق والنضر ومخلد. فالكثرة هنا في جانب الوقف.

وللحديث عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما طرق أخرى:

١– حميد عن الحسن البصري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، رواه عن حميد جماعة:

– يزيد بن هارون رواه مرفوعًا: رواه عن يزيد أحمد في مسنده، [2] وابن أبي

---

(١) المخلصيات(ح٦٣١–١/٣٧٦).

(٢) مسند أحمد(ح٣٢٩١)(٥/٣٢٣).

شيبة في مصنفه[1]، ومحمد بن المثنى رواه عنه البزار[2]، وعلي بن حُجْر رواه عنه النسائي[3]، وأحمد بن سنان رواه من طريقه الدارقطني[4].

- سهل بن يوسف رواه مرفوعًا أيضًا: رواه عن سهل ابن أبي شيبة في مصنفه[5]، ومحمد بن المثنى رواه عنه أبوداود[6]، ومحمد بن أبي بكر رواه من طريقه البيهقي[7].

- خالد بن الحارث رواه مرفوعًا: رواه النسائي[8]، ومن طريقه الدارقطني[9]،

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع من بر(ح١٠٣٣٤)(٣٩٥/٢).

(2) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار(٤٣٠/١ ح٩٠٨).

(3) سنن النسائي كتاب صلاة العيدين باب حث الإمام على الصدقة في الخطبة(ح١٥٨٠)(١٩٠/٣) وكتاب الزكاة باب الحنطة (ح٣٥١٥)(٥٢/٥).

(4) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢١٣٠)(٨٨/٣).

(5) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع من بر(ح١٠٣٣٤)(٣٩٥/٢).

(6) سنن أبي داود كتاب الزكاة باب من روى نصف صاع من قمح(ح١٦٢٢)(٦٤/٣) تحقيق الأرناؤوط.

(7) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع(١٦٨/٤).

(8) سنن النسائي كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر(ح٢٥٠٨)(٥٠/٥).

الدارقطني[١]، عن محمد بن المثنى عنه.

- يحيى بن سعيد رواه مرفوعًا: أخرجه عنه أحمد[٢] في مسنده.

- حماد بن سلمة رواه موقوفًا: رواه عنه عفّان بن مسلم في حديثه[٣]، وتفرّد وتفرّد بوقفه.

فالراجح الرفع في هذا الطريق؛ إلا أن الحسن لم يسمع من ابن عباس كما قال ابن المديني[٤]، والبزار[٥]، والنسائي[٦]، والبيهقي[٧]، وغيرهم. وغيرهم.

٢- أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:

رواه عن أيوب حماد بن زيد، واختلف عن حماد بن زيد: فرواه قُتيبة عن حماد بن زيد به موقوفًا، أخرجه النسائي[٨] عن قتيبة. ورواه سليمان بن

---

(١) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢١٣٠)(٣/٨٨).
(٢) مسند أحمد(ح٢٠١٨)(٣/٤٦٣).
(٣) أحاديث عفان بن مسلم(ح٤٨ ص٣٢).
(٤) علل ابن المديني(ص٥١).
(٥) انظر: كشف الأستار(١/٤٣٠).
(٦) انظر: نصب الراية(٢/٤١٩).
(٧) سنن البيهقي الكبرى(٤/١٦٨). وانظر: تهذيب التهذيب(٢/٢٦٧).
(٨) سنن النسائي كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر(ح٢٥١٠)(٥/٥١).

بن حرب عن حماد بن زيد به موقوفًا كذلك، أخرجه الإمام البيهقي[١] عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدان عن أحمد بن عبيد الصفار عن إسماعيل بن إسحاق عن سليمان بن حرب. وخالفهما عبدالله بن الجرّاح فرواه عن حماد بن زيد مرفوعًا، رواه عن عبدالله بن الجراح: محمد بن أيوب عند أبي نُعيم في الحلية في موضعين[٢]، والبيهقي في الكبرى[٣]، والضياء في المختارة[٤]، ويحيى بن عبدك عند حمزة السهمي في تاريخ جرجان[٥]، والرافعي في تاريخ قزوين[٦]. وقال أبونعيم:(غريب من حديث أيوب عن أبي رجاء) [٧]، وقال أيضًا:(غريب من حديث حماد وأيوب، ولا أعلم له راويًا إلا عبدالله بن الجراح)اهـ[٨]. يعني مرفوعًا.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال لا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاعًا(١٦٧/٤).

(٢) حلية الأولياء(١٢/٣)(٢٦٢/٦).

(٣) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال لا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاعًا (١٦٧/٤).

(٤) المختارة(١٠/١٣).

(٥) تاريخ جرجان(ص٤٨٦و٤٨٧).

(٦) التدوين(٢١٦/٣) معلقًا.

(٧) حلية الأولياء(١٢/٣).

(٨) المصدر السابق(٢٦٢/٦).

والراجح هنا الوقف، لأن قتيبة أوثق[١] من عبدالله بن الجراح[٢]، وكذا وكذا سليمان بن حرب أوثق[٣]، على الانفراد، فكيف إذا اجتمعا، وتفرد عبدالله عبدالله بن الجراح فخالفهما.

٣- عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:

رواه عن عطاء ثلاثة:

- حجاج بن أرطأة رواه موقوفًا: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[٤] عن عبدالرحيم بن سليمان عن حجاج به، وحجاج[٥] فيه مقال، والراجح قبول حديثه إذا صرّح بالتحديث ولم يخالف.

- ابن أبي ليلى رواه موقوفًا: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار[٦] عن

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب(٨/٣٥٩وما بعدها).
(٢) انظر: تهذيب التهذيب(٥/١٦٩).
(٣) انظر: تهذيب الكمال(١١/٣٨٦وما بعدها).
(٤) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر(ح١٠٣٥٣)(٢/٣٩٧).
(٥) انظر: تهذيب التهذيب(٢/١٩٦) الكاشف(١/٣١١) الميزان(١/٤٥٨) التقريب(ص١٥٢).
(٦) شرح معاني الآثار(٢/٤٧).

محمد بن عمرو[١] عن يحيى بن عيسى[٢] عن ابن أبي ليلى[٣] به، ورجاله إلى عطاء في كل واحد منهم مقال، خلا شيخ الطحاوي فهو ثقة.

- ابن جُريج رواه عنه يحيى بن عباد مرفوعًا: أخرجه البزّار[٤] .

والدارقطني[٥] والحاكم[٦] والعقيلي[٧] والبيهقي[٨] والخطيب في المتفق والمفترق[٩]، وصححه الحاكم، وأخطأ في ذلك، وردّ هذا التصحيح تلميذه البيهقي، فقال[١٠]:(هذا حديث ينفرد به يحيى بن عباد عن ابن جريج هكذا، وإنما رواه غيره عن ابن جريج عن عمرو ين شعيب مرفوعًا إلى النبي صلى

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات(٢٠٣/٤).
(٢) انظر: مغاني الأخيار(٢٢١/٣).
(٣) انظر: تهذيب التهذيب(٣٠٢/٩).
(٤) مسند البزار(٣٦٣/١١).
(٥) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢٠٨٤)(٦٨/٣).
(٦) المستدرك كتاب الزكاة(ح١٤٩٢)(٥٦٩/١).
(٧) ضعفاء العقيلي(٤١٦/٤).
(٨) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب وجوب زكاة الفطر على أهل البادية (١٧٢/٤).
(٩) المتفق والمفترق(٢٠٦٢/٣).
(١٠) سنن البيهقي الكبرى(١٧٢/٤).

الله عليه وسلم في سائر ألفاظه)اهـ. ويحيى بن عباد السعدي[1] هذا ضعفه أبوداود والعجلي والعقيلي والأزدي والدارقطني وغيرهم. ومع ضعفه خالف عبدالرزاق وعبدالوهاب بن عطاء[2] وغيرهما حين رووا هذا الحديث عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب لا عطاء، فهذا الوجه ضعيف جدًّا، والله تعالى أعلم.

والرواية عن عطاء عن ابن عباس موقوفة على هذا التقرير والتحرير.

قال الفقير: خلاصة ما مضى: الحديث عن ابن عباس له أربعة رواة[3]:

١- عطاء: والصحيح عنه الوقف، وفي السند إليه مقال، والرفع عنه ضعيف جدًّا.

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي(٤/٤١٦و٤١٧).

(٢) انظر لذلك:ضعفاء العقيلي(٤/٤١٧) الموضوعات لابن الجوزي(٣/٦٤) تلخيص الموضوعات للذهبي (ص٢٧٠) تهذيب التهذيب (١١/٢٣٦).

(٣) قال الفقير: نعم، للحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما راويان آخران هما: عكرمة، أخرجه الدارقطني في السنن(٣/٨٤) من طريق سلام الطويل عن زيد العمي عن عكرمة عن ابن عباس، وقال:(سلام الطويل متروك الحديث)اهـ. وأبوسلمة، أخرجه الإمام الدارقطني في السنن (٣/٧١) من طريق الواقدي عن عبدالحميد بن عمران بن أبي أنس عن أبيه عن أبي سلمة عن ابن عباس، والواقدي ضعيف جدًّا. فلم أذكرهما إذ الطريق إليهما ضعيف جدًّا. وانظر: نصب الراية(٢/٤١٩و٤٢٠).

٢- أبورجاء: والصحيح عنه الوقف، والسند صحيح، والرفع عنه شاذ.
٣- الحسن البصري: والصحيح عنه الرفع، والسند إلى الحسن صحيح، والوقف شاذ، والحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فهو منقطع.
٤- محمد بن سيرين: رواه عنه خمسة، وقفه أيوب، ورفعه قرة، وسنده حسن، واختلف عن هشام بن حسان: رفعه عنه اثنان ووقفه ثلاثة. ووقفه أشعث وابن عون على ابن سيرين.

فالترجيح للوقف، لأن الكثرة في رواية هشام في جانب الوقف، ورواية قرة سندها حسن، في مقابل رواية أيوب التي سندها في غاية الصحة.

فإعلال رواية المرفوع عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أو عن ابن عباس ثابت بهذا التفصيل والشرح، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢= إثبات وجود العلة في المتن من خلال اختلاف الرواة على محمد بن سيرين في ذكر الدقيق وتركه:

الراوي للحديث في السند المدروس هو محمد بن سيرين، وقد اختلف الرواة عليه في لفظ الحديث أو متنه:

١- فالذين ذكروا الدقيق قالوا في الرواية:(وأحسبه قال: ومن أدى دقيقًا قبل منه ومن أدى سويقًا قبل منه)، فحملوه على الشك والحسبان والظن، وهم: عبدالأعلى والثقفي والنضر عن هشام عن محمد بن سيرين، وأيوب وابن

عون وقرة عن محمد بن سيرين.

٢- ولم يذكر الدقيق ولا السويق رأسًا مخلد وعبدالرزاق عن هشام عن محمد بن سيرين.

فاختلف الرواة في ذكر الدقيق والسويق، والذين ذكروهما قالوا في الرواية: وأظنه قال، أو أحسبه قال، أو لا أحسبه إلا قد ذكر الدقيق والسويق، فأصل الرواية فيها شكّ، فكيف نعتمدها؟!.وقد شاد هذا رواية عبدالرزاق ومخلد عن هشام عن محمد بن سيرين، حين لم يذكرا الدقيق والسويق.

أما رواية الحسن البصري عن ابن عباس فلم يُذكر الدقيق والسويق إلا في رواية البزار، وقد خالفه كل من روى الحديث فلم يذكر الدقيق والسويق، كأحمد وابن أبي شيبة وأبي داود والنسائي وعفان بن مسلم وغيرهم. وهو دليل على أنه ذكر الحديث من حفظه، وقد ذكروا في ترجمة البزار[١] أنه كان يخطئ في المتن وبخاصة إذا اتكل على حفظه، فلعل هذا حصل هنا فدخل حديث في حديث، والله تعالى أعلم.

وأما روايتا عطاء وأبي رجاء فهما مختصرتان ولم يرد فيها ذكر الدقيق والسويق.

قال الفقير: فثبت بهذا إعلال المتن أيضًا، والله تعالى أعلم.

الخلاصة في الحكم على الحديث:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح موقوفًا معلول مرفوعًا، وأكثر

---

(١) انظر: تاريخ بغداد(٥/٥٥٠) سير أعلام النبلاء(١٣/٥٥٦).

الرواة لم يذكروا الدقيق. فالراجح أن الحديث مرفوعًا وموقوفًا بذكر الدقيق شاذ. أي أن اللفظ المدروس بسنده ضعيف معلول. والحديث بطرقه صح وقفه دون ذكر الدقيق والسويق. ولم يصح رفعه، ولا صح ذكر الدقيق والسويق رفعًا ووقفًا.

ويؤيد هذا قول ابن أبي حاتم في العلل[1]:(وسألت أبي عن حديث رواه نصر بن علي، عن عبدالأعلى، عن هشام، عن محمد، عن ابن عباس قال: « أَمَرَنا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُؤَدِّيَ زكاةَ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ؛ عَنِ الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، والحُرِّ والمَمْلوك، مَنْ أَدَّى سُلْتًا قُبِلَ مِنْهُ، وأحسبه قال: وَمَنْ أَدَّى دَقيقًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ مِنْهُ »؟، قال أبي: هذا حديث منكر)اهـ. فعلّل الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر هذا قائلاً:(لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس في قول الأكثر)اهـ[2]، قال الفقير: أي وأمور أخرى كما ظهر من الاختلاف في لفظ الحديث ورفعه ووقفه، والله تعالى أعلم.

([1]) علل الحديث لابن أبي حاتم(٢/٦٠٠و٦٠١).
([2]) التلخيص الحبير(٢/٣٥٦).

المبحث الثاني:

حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه في الدقيق في زكاة الفطر:

أولاً: نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى في السنن:(حدثنا أحمد بن العباس البَغَوي، ثنا أبو بدر عبّاد بن الوليد، ثنا عباد بن زكريا الصُّرَيْمي، ثنا ابن أرقم، عن الزُّهري، عن قَبِيصة بن ذُؤَيب، عن زيد بن ثابت، قال: خَطَبَنَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ دَقِيقٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ سُلْتٍ». لم يروه بهذا الإسناد وهذه الألفاظ غير سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث)اهـ[1].

ثانياً: تخريج الحديث:

١- أخرجه الدارقطني كما هو مثبت هنا.

٢- وأخرجه الحاكم في المستدرك[2] قال: حدثناه أبوالوليد الفقيه، ثنا محمد بن نعيم، ثنا عباد بن الوليد الغبري: به، بمثله،؛ إلا أنه قال: (من كان عنده طعام)، وقال: (بصاع من برّ)، وذكر الحاكم أنه أخرجه شاهدًا.

---

(١) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢١١٧)(٣/٨٣و٨٤).

(٢) المستدرك كتاب الزكاة(ح١٤٩٨ - ١/٥٧١). وانظر: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة(٤/٦٤٦).

ثالثاً: دراسة سند الدارقطني:

هذه دراسة مختصرة للسند؛ لأن الدارقطني حكم عليه كما سبق، لكن سنرى من خلال هذا الدراسة المختصرة زيادة على كلامه في إعلال الرواية:

١- أحمد بن العباس بن أحمد، أبو العباس، البَغَوِيّ[١].

يروي عن: عُمر بن شَبّة، وعباد بن الوليد، وغيرهما، ويروي عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وغيرهما. قال الدارقطني: كان من الثقات. مات سنة ٣٢٢هـ[٢].

٢- عباد بن الوليد، أبوالوليد، الغُبَرِيّ[٣] البغدادي.

روى عن: حبان بن هلال، وعباد بن زكريا، وغيرهما، وروى عنه: ابن ماجه، وأحمد بن العباس البغوي، وغيرهما. قال أبوحاتم: شيخ، وقال ابنه: صدوق[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي: وُثِّق[٦]، وقال

---

(١) البَغَوِيّ: بفتح الباء والغين بعدهما واو مكسورة ثم ياء النسب، نسبة إلى يلد من خراسان يقال لها بغ وبغشور. اللباب(١/١٦٤).

(٢) انظر: تاريخ بغداد(٥/٥٣٨ وما بعدها).

(٣) الغُبَرِيّ: بضم الغين وفتح الباء بعدها راء مكسورة ثم ياء النسب، نسبة إلى غُبَر بن غَنْم من يَشْكُر. اللباب (٢/٣٧٤).

(٤) الجرح والتعديل(٦/٨٨).

(٥) ثقات ابن حبان(٨/٤٣٦).

(٦) الكاشف(١/٥٣٢).

ابن حجر: صدوق[1]، وهو موافق لقول ابن أبي حاتم. وهو الراجح، لتشدد أبي حاتم. مات سنة ٢٥٨هـ وقيل: ٢٦٢هـ. روى له ابن ماجه[2].

٣- عباد بن زكريا الصُّرَيْمِيّ[3].

روى عن: هشام بن حسان، وسليمان بن أرقم، وروى عنه: يعقوب بن إسحاق القُلُوسِيّ[4]، وعباد بن الوليد. قال الهيثمي[5]: لم أعرفه، وقال الضياء[6]: لم أر له ذكرًا في كتاب ابن أبي حاتم، وقال المناوي: مجهول[7]. مجهول[7]. وهو من فوات الميزان ولسانه، والله تعالى أعلم.

٤- سليمان بن أرقم، أبومعاذ ، البصري.

روى عن: الزهري، والحسن، وغيرهما، وروى عنه: الثوري، وبقية،

---

(1) تقريب التهذيب(ص٢٩١).

(2) انظر: تهذيب التهذيب(١٠٨/٥).

(3) الصُّرَيْمِيّ: بضم الصاد وفتح الراء وسكون الياء بعدها ميم مكسورة ثم ياء النسب، نسبة إلى صُرَيْم، عدة بطون من قبائل. اللباب (٢٤٠/٢و٢٤١).

(4) القُلُوسِيّ: بضم القاف واللام بعدها واو ثم سين مكسورة وياء النسب، نسبة إلى القُلُوس وهي حبال السفن. اللباب (٥٢/٣). قال الفقير: رواية القُلُوسي عن عباد وعباد عن هشام في: المعجم الكبير (٣٢٣/١١) والأوسط (ح٢١٤٢- ٢٣٣/٢) والصغير (ح١٠٥٢- ٢١٦/٢) والمختارة(٢٧٨/١٢).

(5) مجمع الزوائد(١٤٣/١٠).

(6) المختارة(٢٧٩/١٢).

(7) التيسير(٢٢٣/١).

وعباد بن زكريا، وغيرهم. قال أبوحاتم[١] والدارقطني[٢] وابن خراش وأبوأحمد الحاكم وغيرهم: متروك الحديث، وقال الفلاس: ليس بثقة، وقال أحمد[٣]: لا يسوى حديثه شيئًا، وقال مسلم: منكر الحديث، لا جرم قال الذهبي[٤]: متروك، فكان أدق من شيخ الإسلام ابن حجر حين قال[٥]: ضعيف. وهو من من الطبقة السابعة. أخرج له النسائي وأبوداود والترمذي[٦].

٥- الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كِلاب بن مُرّة. القرشي الزهري، الفقيه، أبو بكر، المدني، الحافظ أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام. روى عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس رضي الله عنهم وغيرهم، وروى عنه: الليث ومالك وابن عيينة وابن أرقم وغيرهم. قال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته[٧]. مات سنة خمس وعشرين ومائة. روى له الجماعة [٨].

---

(١) الجرح والتعديل(٤/١٠١).
(٢) سنن الدارقطني(١/٢٨٣).
(٣) علل أحمد رواية ابنه عبدالله(٢/٣٩٣).
(٤) الكاشف(١/٤٥٦).
(٥) التقريب(ص٢٤٩).
(٦) انظر: تهذيب التهذيب(٤/١٦٨ و١٦٩).
(٧) التقريب(ص٥٠٦).
(٨) انظر: تهذيب التهذيب(٩/٤٤٥وما بعدها) الخلاصة(ص٣٥٩).

٦- قَبِيصة بن ذُؤَيْب بن حَلْحَلَة، أبو إسحاق ويقال: أبو سعيد، الخُزَاعِيّ[١].

روى عن: زيد بن ثابت، وحذيفة، وغيرهما، وروى عنه: الزهري، ومكحول، وغيرهما. قال ابن سعد[٢]: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث، وقال العجلي[٣]: ثقة. وولادته عام الفتح، وقيل أول سنة من الهجرة. وقد قال ابن حجر[٤]: من أولاد الصحابة وله رؤية. مات سنة ٨٦هـ وقيل قبلها وقيل ٨٧ أو ٨٨ أو ٨٩ أو ٩٦هـ. روى له الجماعة[٥].

٧- زيد بن ثابت بن الضحاك أبو سعيد، الصحابي الجليل الأنصاري الخَزْرَجِيّ، الفقيه أفرض الصحابة، ومن كتاب الوحي وحفظة القرآن، وروى عنه قبيصة بن ذؤيب وسعيد بن المسيب والقاسم وغيرهم. مات سنة خمس وأربعين وقيل قبلها وقيل بعدها[٦].

رابعًا: الحكم على الحديث:

ثقة الرواة غير ثابتة في اثنين: سليمان بن أرقم المتروك وعباد الصُّريمي المجهول، والحديث يكفي في شذوذه وإعلاله تفرد ابن أرقم

---

(١) الخُزَاعِيّ: بضم الخاء وفتح الزاي بعدها ألف ثم عين مكسورة وياء النسب، نسبة إلى قبيلة خزاعة. اللباب (١/٤٣٩).

(٢) طبقات ابن سعد(٥/١٧٦).

(٣) ترتيب ثقات العجلي(٢/٢١٤).

(٤) تقريب التهذيب(ص٤٥٣).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب(٦/٣٤٦و٣٤٧) الإصابة(٥/٣٩٠و٣٩١).

(٦) انظر: الإصابة(٢/٤٩٠وما بعدها).

الضعيف جدًّا به ثم تفرد الراوي المجهول عنه، بهذا السند والمتن. والإمام الدارقطني أعلّ الحديث بتفرد ابن أرقم المتروك، ويضاف تفرد المجهول عنه أيضًا، وقد اختلف في متنه فعند الحاكم: بصاع، وعند الدارقطني: بنصف صاع، وهذا يزيده ضعفًا على ضعف، فالحديث ضعيف جدًّا. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث:

حديث جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنهما

في الدقيق في زكاة الفطر:

أولاً: لفظ الحديث وتخريجه:

قال الإمام الطبراني رحمة الله تعالى عليه في المعجم الأوسط: (حدثنا محمد بن موسى، نا إسماعيل بن يحيى، نا الليث بن حماد، عن غَوْرَك بن الحِصْرِمِيّ أبي عبدالله الجُعْفِيّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَةُ الفِطْرِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مُدَّانِ مِنْ دَقِيقٍ أَوْ قَمْحٍ، وَمِنَ الشَّعِيرِ صَاعٌ، وَمِنَ الحَلْوَاءِ، زَبِيبٍ أَوْ تَمْرٍ، صَاعٌ صَاعٌ») اهـ[1]. ولم أقف عليه إلا عند الطبراني. والله تعالى أعلم.

ثانياً: دراسة السند:

١- محمد بن موسى، أبوعبدالله، الإِصْطَخْرِيّ[2]، الحارثي.

روى عن: بشر بن علي، وإسماعيل بن يحيى، ويحيى بن العباس، وغيرهم، وروى عنه: الطبراني، وأحمد بن عبدان الشيرازي، وأحمد بن محمد.

---

(١) المعجم الأوسط(ح٧٦٦٤)(٣٣٨/٧).

(٢) الإصطخري: بكسر الهمزة وسكون الصاد وفتح الطاء وسكون الخاء بعدها راء، نسبة إلى إصطخر من بلاد فارس. اللباب(٦٩/١).

قال ابن النجار: مجهول[١]، وكذا قال ابن حجر[٢]، وأشار الدارقطني إلى تضعيفه[٣]، ووافقه البيهقي[٤]، وقال الهيثمي[٥]: لم أعرفه.

٢- إسماعيل بن يحيى بن بحر، الكِرْمَانِيّ[٦] الأزْدي الإصطخري.

روى عن: الليث بن حماد، والكرماني بن عمرو، وروى عنه: محمد بن علي بن مهران، ومحمد بن موسى الإصطخري. ضعفه الدارقطني، ووافقه البيهقي[٧].

٣- الليث بن حماد الإصطخري.

روى عن أبي يوسف فصرح بالسماع، وروى عن غورك ولم يصرح بالسماع، والذي يروي عن غورك هو أبويوسف. روى عنه: إسماعيل بن

---

(١) انظر: لسان الميزان(٥٢٧/٦).
(٢) لسان الميزان(٥٤١/٧).
(٣) سنن الدارقطني(٣٦/٣).
(٤) سنن البيهقي الكبرى(١١٩/٤).
(٥) مجمع الزوائد(١١٧/٨).
(٦) الكرماني: بكسر الكاف وقيل بفتحها وقيل الفتح أصح وسكون الراء وميم مفتوحة بعدها ألف ثم نون، نسبة إلى بلدة كرمان شرقي فارس. اللباب (٩٣/٣) معجم البلدان(٤٥٤/٤).
(٧) انظر: سنن الدارقطني(٣٦/٣) سنن البيهقي الكبرى(١١٩/٤) لسان الميزان(١٨١/٢).

يحيى. ضعفه الدارقطني، ووافقه البيهقي[١].

٤- غُورَك[٢] بن الحِصْرِم[٣]، أبو عبدالله الجُعْفِيّ[٤] السُّغْدِيّ[٥].

روى عن: جعفر بن محمد، وروى عنه أبو يوسف القاضي. قال الدارقطني: ضعيف جدًّا[٦].

٥- جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله الهاشمي العلوي.

ولد سنة ٨٠هـ. روى عن: أبيه ، وعطاء، وعروة، وغيرهم. وروى عنه: شعبة، وأبوحنيفة، ومالك، وغورك، وغيرهم.

---

(١) انظر: سنن الدارقطني(٣/٣٦) سنن البيهقي الكبرى(٤/١١٩) ميزان الاعتدال(٣/٣٣٧).

(٢) غورك: بفتح الغين وسكون الواو وفتح الراء بعدها كاف. انظر: عمدة القاري(١٤/١٨٩).

(٣) الحصرم: بكسر أوله وسكون الصاد وكسر الراء. تبصير المنتبه(٢/٥٠٦).

(٤) الجعفي: بضم الجيم وسكون العين بعدها فاء، نسبة إلى قبيلة جُعْفِيّ بن سعد العَشِيرة من مَذْحِج. اللباب (١/٢٨٤).

(٥) السغدي: بضم السين وسكون الغين بعدها دال، نسبة إلى قبيلة سُغْد. تبصير المنتبه(٢/٧٣٤).

(٦) سنن الدارقطني(٣/٣٦) وانظر: الميزان(٣/٣٣٧) اللسان(٦/٣١٠). وقال ابن العربي(أحكام القرآن ٣/١٢٦): مجهول.

قال الشافعي: ثقة[١]، وقال ابن معين: ثقة مأمون[٢]، وقال أبوحاتم: ثقة لا يسأل عن مثله[٣]، وقال ابن عدي: هو من ثقات الناس[٤]، وقال النسائي: ثقة[٥]، وتكلم فيه ابن سعد وغيره، ولم يوافقوا على هذا[٦]. مات سنة ١٤٨هـ. روى له الجماعة إلا البخاري.

٦- محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي العلوي. ولد سنة ٥٦هـ وقيل ٦٠هـ. روى عن: جابر، وابن عباس، ومحمد ابن الحنفية، وغيرهم. وروى عنه: ابنه جعفر، والزهري، والأعمش، وغيرهم. قال ابن سعد[٧]، والعجلي[٨]، وابن حجر[٩]: ثقة. مات سنة ١١٤هـ وقيل ١١٥ أو ١١٦ أو ١١٧ أو ١١٨هـ[١٠]. روى له الجماعة.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل(٢/٤٨٧).
(٢) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري(٤/٢٩٦).
(٣) الجرح والتعديل(٢/٤٨٧).
(٤) الكامل(٢/٣٦٠).
(٥) انظر: تهذيب التهذيب(٢/١٠٤).
(٦) انظر: تهذيب التهذيب(٢/١٠٤) الميزان(١/٤١٤).
(٧) طبقات ابن سعد(٥/٣٢٤).
(٨) ترتيب ثقات العجلي(٢/٢٤٩).
(٩) التقريب(ص٤٩٧).
(١٠) انظر: تهذيب التهذيب(٩/٣٥٠وما بعدها).

٧- جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام، الأنصاري السلمي، أبو عبدالله وأبو عبدالرحمن وأبو محمد. صحابي جليل، من المكثرين، ولأبيه صحبة. شهد العقبة، وغزا مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تسع عشرة غزوة. ومن مناقبه استغفار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة[١]. مات سنة ٧٨هـ وقيل ٧٣ أو ٧٤هـ[٢].

الحكم على الحديث:

أما ثقة الرواة فثلاثة رواة ضعفاء محمد بن موسى وإسماعيل بن يحيى والليث بن حماد، وواحد ضعيف جدًّا غورك الجعفي، وأما الاتصال فالليث بن حماد يروي عن أبي يوسف، وأبو يوسف هو الذي يروي عن

---

(١) حديث استغفار سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لجابر رضي الله تعالى عنه ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة أخرجه النسائي في الكبرى كتاب فضائل الصحابة باب فضل جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام رضي الله عنهما(ح٨١٩١- ٣٤٨/٧) والترمذي كتاب المناقب باب مناقب جابر بن عبدالله رضي الله عنهما (ح٣٨٥٢- ١٧٤/٦) وقال: حسن غريب، وابن حبان في صحيحه -التقاسيم- (ح٣٤٧٨) (٣٠٨/٤) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه.

(٢) انظر: أسد الغابة(٣٠٧/١) الإصابة(٥٤٦/١).

غورك الضعيف جدًّا، هذا هو الموجود في الأسانيد[1]، فهناك واسطة ساقطة بين غورك والليث بن حماد على ضعفهما، وأما الشذوذ والعلة فأي علة أكبر من وجود ثلاثة ضعفاء وواحد ضعيف جدًّا، وأي شذوذ أعظم من تفردهم بهذا الحديث بهذا السند.

وأين كبار أصحاب جعفر الصادق عن هذا الحديث. فالحديث ضعيف جدًّا، والله تعالى أعلم.

(1) انظر: سنن الدارقطني(٣/٣٥) سنن البيهقي الكبرى(٤/١١٩) معرفة السنن(٦/٩٥) تاريخ بغداد (٨/٤٠٥) التحقيق(٢/٣٤) العلل المتناهية(٢/٥).

المبحث الرابع:
حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في الدقيق في زكاة الفطر:

أولاً: نص الحديث وتخريجه:

قال الإمام ابن عساكر رحمة الله تعالى عليه في تاريخ دمشق:(أخبرنا أبوالحسن علي بن المسلم، أنبأنا أبو عبدالله بن أبي الحَدِيد، نبأنا أبو الحسن بن السِّمْسَار، أنبأنا أبو عبدالله بن مَرْوان، أنبأنا أبو عبدالملك أحمد بن إبراهيم القرشي، نبأنا سليمان بن عبدالرحمن، نبأنا عبدالملك بن محمد الصنعاني، نبأنا عبدالله بن العلاء يعني ابن زَبْر، عن حَرَام بن حكيم، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، في يوم الجمعة والفطر: «مَنْ كَانَ خَارِجًا مِن المَدِينَةِ فَبَدَا لَهُ فَلْيَرْكَبْ، فَإِذَا جَاءَ المَدِينَةَ فَلْيَمْشِ إِلَى المُصَلَّى، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا. وَقَدِّمُوا قَبْلَ خُرُوجِكُمْ زَكَاةَ الفِطْرِ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مُدَّيْنِ مِنْ قَمْحٍ أَوْ دَقِيقٍ»)اهـ[1].

ولم أقف عليه إلا عند ابن عساكر رحمه الله تعالى.

ثانياً: دراسة السند:

١- علي بن المُسلم بن محمد بن علي، أبو الحسن، السُّلَمِيّ[2] الدِّمَشْقِيّ

---

(1) تاريخ دمشق(٣٠٤/١٢).

(2) السُّلَمِيّ: بضم السين وفتح اللام نسبة إلى سُلَيم قبيلة مشهورة. اللباب(١٢٩/٢).

الشافعي الفَرَضِيّ[1].

روى عن: ابن أبي الحديد، ونصر المقدسي، وغنائم بن أحمد، وغيرهم. وروى عنه: السلفي، وابن عساكر، ومكي بن علي، وغيرهم. قال ابن عساكر: كان ثقة ثبتًا. مات سنة ٥٣٣هـ، ساجدًا في صلاة الفجر[2].

٢- الحسن بن أحمد بن عبدالواحد بن محمد، ابن أبي الحديد، أبو الحسن، السُّلَمِيّ الدمشقي القاضي الخطيب.

روى عن: أبيه، وجده، وابن السمسار، وغيرهم. وروى عنه: علي بن المسلم، وابن الأكفاني، وابن طاوس، وغيرهم. وصفه ابن عساكر والذهبي بالمُعَدِّل. مات سنة ٤٨٣هـ[3].

٣- علي بن موسى بن الحسين بن السمسار، أبو الحسن، الدمشقي. روى عن: أبيه، والدارقطني، وأبي عبدالله بن مروان، وغيرهم. وروى عنه: سعد الزَّنْجَاني، وابن أبي الحديد، وعبدالعزيز الكتاني، وغيرهم. قال الكتاني: كان فيه تشيع وتساهل، وقال الباجي: فيه تشيع يفضي به إلى الرفض وهو قليل المعرفة في أصوله سقم، وقال الذهبي: ولعل تشيعه كان تقية لا سجية؛ فإنه من بيت الحديث، ولكن غلت الشام في زمانه بالرفض، وقال: الشيخ الجليل المسند العالم، وقال: مسند أهل الشام في زمانه، وذكر أبوبكر الحداد أنه

---

(١) الفَرَضِيّ: بفتح الفاء والراء نسبة إلى الفريضة، أي علم الفرائض من الفقه. اللباب(٢/٤٢٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء(٢٠/٣١-٣٣).

(٣) انظر: تاريخ دمشق(١٣/١٧) العبر(٢/٣٤٤) تاريخ الإسلام(١٠/٥٠٦).

ثقة. مات سنة ٤٣٣هـ[١].

٤- محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالملك بن مروان، أبو عبدالله، الدمشقي القرشي. روى عن: أحمد بن إبراهيم، وزكريا السجزي، وأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وغيرهم. وروى عنه: ابن منده، وتمام، وابن السمسار، وغيرهم. قال الكتاني: كان ثقة مأمونًا جوادًا. مات سنة ٣٥٨هـ[٢].

٥- أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن بكار، أبو عبدالملك، البُسْرِيّ[٣] العامري القرشي الدمشقي. روى عن: ابن السرح، وسليمان بن عبدالرحمن، وأبي مصعب، وغيرهم. وروى عنه: النسائي، والطبراني، وأبو عبدالله بن مروان، وغيرهم. قال النسائي: لا بأس به، وقال مسلمة: دمشقي صالح، وقال ابن عساكر: ثقة، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق. مات سنة ٢٨٩هـ. أخرج له النسائي[٤].

---

(١) انظر: تاريخ دمشق(٢٥٥/٤٣) تاريخ الإسلام(٥٣٠/٩) سير أعلام النبلاء(٥٠٦/١٧) الميزان (١٥٨/٣).

(٢) انظر: تاريخ دمشق(٢١٧/٥١) تاريخ الإسلام(١٢٨/٨) سير أعلام النبلاء(٥٩/١٦).

(٣) البُسْرِيّ: بضم الباء وسكون السين نسبة إلى بسر بن أرطأة. اللباب(١٥١/١).

(٤) انظر: شيوخ النسائي(ص٥٧)مختصر تاريخ دمشق(١٣/٣) تهذيب التهذيب(١١/١) الكاشف (١٨٩/١) تقريب التهذيب(ص٧٧) الإكمال لمغلطاي(١٥/١) الخلاصة(ص٣).

٦- سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى بن ميمون، التَّمِيمِيّ[١] الدمشقي، أبو أيوب ابن بنت شرحبيل. ولد سنة ١٥٢هـ. روى عن: ابن وهب، وبقية، وعبدالملك الصنعاني، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، وأبوداود، وأحمد بن إبراهيم، وغيرهم.

قال أبوحاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم وكان لا يميز[٢]، وقال أبوداود: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس[٣]، وقال ابن معين: ليس به بأس[٤]، وقال مرة: ثقة إذا روى عن المعروفين[٥]، وقال صالح بن محمد: لا بأس به ولكنه يحدث عن الضعفاء[٦]، وقال النسائي: صدوق[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا

---

(١) التَّمِيمِيّ: بفتح التاء وكسر الميم بعدها نسبة إلى تَمِيم قبيلة. اللباب(١/٢٢٢).
(٢) الجرح والتعديل(٤/١٢٩).
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء(١١/١٣٧).
(٤) انظر: الجرح والتعديل(٤/١٢٩).
(٥) انظر: تهذيب الكمال(١٢/٣٠).
(٦) انظر: تهذيب الكمال(١٢/٣٠).
(٧) انظر: تهذيب الكمال(١٢/٣٠).

اعتبار بها[١]، وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة[٢]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٣]، وخالفه الذهبي فقال: مفتٍ ثقة لكنه مكثر عن الضعفاء[٤]. وهو الوسط في حاله. مات سنة ٢٣٢هـ، وقيل ٢٣٣هـ. أخرج له البخاري والأربعة.

٧- عبدالملك بن محمد، أبو الزرقاء وقيل أبو محمد، الصَّنْعَانِيّ[٥] صنعاء دمشق، الحِمْيَرِيّ[٦].

روى عن: ابن زَبْر، والأوزاعي، وحَرِيز بن عثمان، وغيرهم. وروى عنه: سليمان بن عبدالرحمن، والواقدي، وحيوة بن شريح، وهشام بن عمار، وغيرهم.

قال حميد بن زنجويه ثنا أبو أيوب عبدالملك بن محمد الصنعاني وهو ثقة من أصحاب الأوزاعي[٧]، وقال أبوحاتم: ليس

---

(١) ثقات ابن حبان(٢٧٨/٨).
(٢) سؤالات الحاكم(ص٢١٧).
(٣) التقريب(ص٢٥٣).
(٤) الكاشف(٤٦٢/١).
(٥) الصَّنْعَانِيّ: بفتح الصاد وسكون النون الأولى نسبة إلى قرية صنعاء بدمشق. لب اللباب(ص١٦٣).
(٦) الحِمْيَرِيّ: بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء نسبة إلى حمير من أصول القبائل باليمن. لب اللباب (ص٨٣).
(٧) انظر: تاريخ دمشق(١٠٧/٣٧و١٠٨).

بقوي[١]، وقال: لا يكتب حديثه[٢]، وقال ابن حبان: تفرد عن الثقات بالموضوعات لا يجوز الاحتجاج بروايته[٣]. وقال الأزدي: ليس بالمرضيّ في في الحديث[٤]، وليّنه دُحَيْم[٥]، وقال الذهبي: ليس بحجة[٦]، وقال ابن حجر: حجر: لين الحديث[٧]. فهذا حاله ضعيف. أخرج له النسائي وأبوداود وابن ماجه.

٨- عبدالله بن العلاء بن زَبْر بن عطار، أبو زبر أو أبو عبدالرحمن، الرَّبَعِيّ[٨] الدمشقي.

روى عن: حَرَام بن حكيم، والقاسم، وعمر بن عبدالعزيز، وغيرهم. وروى عنه: ابنه إبراهيم، والوليد بن مسلم، وعبدالملك الصنعاني، وغيرهم. قال أحمد[٩]: مقارب الحديث، وقال النسائي وابن

---

(١) انظر: المغني(٢/٤٠٨).
(٢) الجرح والتعديل(٥/٣٦٩).
(٣) المجروحين(٢/١٣٦).
(٤) انظر: إكمال مغلطاي(٨/٣٤٤) تهذيب التهذيب(٦/٤٢٢).
(٥) تاريخ الإسلام(٤/١١٦٢).
(٦) الكاشف(١/٦٦٩).
(٧) التقريب(ص٣٦٥).
(٨) الرَّبَعِيّ: بفتح الراء والباء نسبة إلى ربيعة الأزد قبيلة. اللباب(٢/١٦).
(٩) انظر: تهذيب الكمال(١٥/٤٠٧).

معين[١]: ليس به بأس، وقال أبو حاتم[٢]: يكتب حديثه، قال الفقير: فتشدد، فتشدد، وقال ابن معين[٣]، ومعاوية بن صالح[٤]، وأبوداود[٥]، ودُحَيْم[٦]، وهشام بن عمار[٧]، ويعقوب بن سفيان[٨]، والعجلي[٩]، والدارقطني[١٠]: ثقة، ثقة، وقال ابن سعد[١١]: كان ثقة إن شاء الله، وقال ابن حبان[١٢]: من ثقات الدمشقيين ومتقنيهم وكان خيرًا فاضلاً. مات سنة ١٦٤هـ. أخرج له البخاري والأربعة.

٩- حرام بن حكيم بن خالد بن سعد، الأنصاري الدمشقي.

روى عن: أبي هريرة، وأبي ذر، وأنس رضي الله تعالى عنهم،

---

(١) انظر: المصدر السابق(١٥/٤٠٨).
(٢) انظر: تاريخ دمشق(٣١/٣٨٣).
(٣) تاريخ يحيى بن معين رواية الدارمي(ص١٥٣).
(٤) انظر: تاريخ بغداد(١١/١٩١).
(٥) انظر: تاريخ بغداد(١١/١٩١).
(٦) انظر: الجرح والتعديل(٥/١٢٩) تاريخ بغداد(١١/١٩١).
(٧) انظر: تاريخ دمشق(٣١/٣٨٢و٣٨٣).
(٨) انظر: المصدر السابق(٣١/٣٨٢و٣٨٣).
(٩) ترتيب الثقات(٢/٤٧).
(١٠) سؤالات الحاكم(ص٢٣٠).
(١١) طبقات ابن سعد(٧/٤٦٨).
(١٢) المشاهير(ص٢٩٣).

وغيرهم. وروى عنه: ابن زَبْر، وزيد بن رُفَيْع، وزيد بن واقد، وغيرهم.

قال دُحَيْم[١]، والعجلي[٢]: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وذكره وذكره ابن خلفون في ثقات التابعين[٤]، وقال الدارقطني[٥]: ثقة، وقال الذهبي[٦]، وابن حجر[٧]: ثقة. وضعفه بعضهم بلا مستند فأخطأ[٨]. أخرج له له أصحاب السنن الأربعة.

١٠- أبو هريرة عبدالرحمن أو عبدالله بن صخر أو عامر، الدوسي. اختف في اسمه واسم أبيه كثيرًا. صحابي جليل، أحفظ الصحابة وأكثرهم رواية، وكان إسلامه بين الحديبية وخيبر، وسكن الصفة، ومن مناقبه أنه دعا له السيد الأعظم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألاّ ينسى[٩].

---

(١) انظر: تهذيب الكمال(١١٨/٥).
(٢) ترتيب الثقات(٢٩٠/١).
(٣) ثقات ابن حبان(١٨٥/٤).
(٤) انظر: الإكمال لمغلطاي(٢٠/٤).
(٥) انظر: المصدر السابق(٢٠/٤).
(٦) الكاشف(٣١٦/١).
(٧) التقريب(ص١٥٥).
(٨) انظر: تهذيب التهذيب(٢٣٣/٢).
(٩) دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه ألا ينسى أخرجه البخاري كتاب الاعتصام باب الحجة على من قال إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة(ح٧٣٥٤)(ص٨٦٣) ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب

مات سنة ٥٧هـ وقيل ٥٨هـ أو ٥٩هـ[١].

ثالثاً: الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، لأن في سنده عبدالملك الصنعاني ضعيف، وقد تفرد به، فهذا من منكراته، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

هذا الحديث ذكره السادة الحنفية في كتبهم[٢] بلفظ:(أدوا قبل خروجكم زكاة فطركم...) الحديث، قال الإمام العيني في البناية:(لقد أمعنت النظر في كتب كثيرة من كتب الحديث فما وقفت عليه)اهـ[٣]، قال الفقير: وقد صدق ومصدر الحديث غريب كما ترى عند ابن عساكر، وهذا الحديث لم يتعرض له أحد المخرجين فيما أعلم بالذكر، إلا الإمام السيوطي رحمة الله تعالى عليه في جامعه الكبير[٤]، والله تعالى أعلم.

من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه(ح٢٤٩٢)(١٩٣٩/٤) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم(١٨٤٦/٤و١٨٨٥) الاستيعاب(١٧٦٨/٤) الإصابة(٣٤٨/٧).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي(١١٣/٣) العناية(٢٩٥/٢) البناية(٤٩٨/٣) بدائع الصنائع(٧٢/٢).

(٣) البناية(٤٩٨/٣).

(٤) انظر: كنز العمال(٥٤٩/٨)(ح٢٤١٠٩).

المبحث الخامس:
حديث أبي سعيد الخُدْرِيّ رضي الله تعالى عنه
في الدقيق في زكاة الفطر:

أولاً: نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله تعالى في سننه:(أخبرنا محمد بن منصور قال: حدثنا سفيان، عن ابن عجلان قال: سمعت عياض بن عبد الله، يخبر عن أبي سعيد الخدري، قال: «لَمْ نُخْرِجْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم إِلَّا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مَنْ دَقِيقٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ سُلْتٍ»، ثم شكّ سفيان، فقال: دقيق أو سلت)اهـ[1].

ثانياً: تخريج الحديث:

١- أخرجه الإمام النسائي[2]، وقال:(لا أعلم أحدًا قال في هذا الحديث دقيقًا غير ابن عيينة)اهـ. وعنه الطحاوي في شرح المشكل[3]، ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد[4].

---

(1) سنن النسائي كتاب الزكاة باب الدقيق(ح٢٥١٤- ٥/٥٢).
(2) السنن الكبرى للنسائي كتاب الزكاة باب الدقيق في زكاة الفطر(ح٢٣٠٥- ٣/٤٢).
(3) شرح مشكل الآثار(ح٣٤٢٠- ٩/٣٦و٣٧).
(4) التمهيد(٤/١٢٩و١٣٠).

٢- وأبوداود[١]، قال: حدثنا حامد بن يحيى، أخبرنا سفيان: به، بمعناه وزيادة، قال الراوي: زاد سفيان أو صاعًا من دقيق، قال حامد: فأنكروا عليه فتركه سفيان، قال أبوداود: فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي[٢].

٣- والدارقطني[٣]، قال: حدثنا إبراهيم بن حماد، ثنا العباس بن يزيد، ثنا سفيان بن عيينة: به بنحوه، وقال: قال أبو الفضل: فقال له علي بن المديني وهو معنا: يا أبا محمد، أحد لا يذكر في هذا الدقيق، قال: بلى، هو فيه.

وقال الدارقطني أيضًا[٤]: ثنا عثمان بن أحمد الدقاق، ثنا أحمد بن العباس بن أشرس، ثنا سعيد بن الأزهر الواسطي، ثنا ابن عيينة: به فنقص بعضه لكن ذكر الدقيق. ومن طريق الدارقطني أخرجه ابن الجوزي في التحقيق[٥].

ثالثًا: دراسة السند:

١- محمد بن منصور بن ثابت بن خالد، أبو عبدالله، الجوّاز المَكِّيّ الخُزَاعِيّ. روى عن: ابن عيينة، وخلاد بن يحيى، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

---

(١) سنن أبي داود كتاب الزكاة باب كم يؤدي في صدقة الفطر(ح١٦١٨- ٣/٥٩و٦٠).
(٢) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر باب من قال يجزئ إخراج الدقيق في زكاة الفطر(٤/١٧٢).
(٣) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر(ح٢٠٩٩- ٣/٧٧).
(٤) المصدر السابق(ح٢١٠٠- ٣/٧٨).
(٥) التحقيق(٢/٥٥).

وروى عنه: النسائي، وابن خزيمة، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم. قال النسائي[١]، والدارقطني[٢]: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال النسائي في موضع آخر[٤]: لا بأس به، وقال ابن حجر[٥]: ثقة. مات سنة ٢٥٢هـ. أخرج له النسائي.

٢- سفيان بن عُيَيْنة بن أبي عمران، أبو محمد، الهِلالي الكُوفي ثم المكّي.

ولد سنة ١٠٧هـ. روى عن: ابن عجلان، وأبو إسحاق السبيعي، وموسى بن عقبة، وغيرهم. وروى عنه: الشافعي، ومحمد بن منصور المكي، ومحمد بن منصور الطوسي، وغيرهم. وهو مجمع على ثقته وجلالته وحفظه، حتى قال اللالكائي: هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه. مات سنة ١٩٨هـ. أخرج له الجماعة[٦].

٣- محمد بن عجلان، أبو عبدالله، القرشي مولاهم المدني. روى عن: أنس، وزيد بن أسلم، وعياض بن عبدالله، وغيرهم. وروى عنه: ابن عيينة، والثوري، وشعبة، وغيرهم.

---

(١) شيوخ النسائي(ص٥٠).
(٢) انظر: تهذيب الكمال(٢٦/٤٩٩).
(٣) ثقات ابن حبان(٩/١١٦).
(٤) انظر: المعجم المشتمل(ص٢٧٣).
(٥) التقريب(ص٥٠٨).
(٦) انظر: تهذيب الكمال(١١/١٧٧) تهذيب التهذيب(٤/١١٧).

أقوال الحفاظ:

١- من وثقه: قال ابن عيينة[١]، وأحمد[٢]، وابن معين[٣]، وأبوحاتم[٤]، والعجلي[٥]، والنسائي[٦]: ثقة، وقال أبوزرعة[٧]: من الثقات، وقال الواقدي فيما نقل عنه ابن سعد[٨]: ثقة كثير الحديث.

٢- من تكلم فيه نسبيًا: قال ابن معين[٩]: اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري، وكذا قال يحيى القطان[١٠]، ونقل العقيلي[١١] عن القطان: أنه مضطرب الحديث في حديث نافع، وقال الذهبي[١٢]: وقال غير أحمد وابن

---

(١) انظر: علل أحمد رواية ابنه عبدالله(١/٣٥).
(٢) انظر: الجرح والتعديل(٨/٥٠).
(٣) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري(٣/١٧٥).
(٤) الجرح والتعديل(٨/٥٠).
(٥) ترتيب الثقات(٢/٢٤٧).
(٦) انظر: تهذيب الكمال(٢٦/١٠٦).
(٧) الجرح والتعديل(٨/٥٠).
(٨) طبقات ابن سعد متمم التابعين(ص٣٥٦).
(٩) انظر: تهذيب التهذيب(٩/٣٤٢).
(١٠) انظر: علل أحمد رواية ابنه عبدالله(٣/٢٨٦).
(١١) ضعفاء العقيلي(٤/١١٨).
(١٢) الكاشف(٢/٢٠١).

معين: سيئ الحفظ. وقد أخرج له مسلم[١]، فقال ابن حجر[٢]: إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به. وسبقه الحاكم[٣] إلى هذا. وقال الحاكم[٤]: الحاكم[٤]: تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه. وقال ابن حجر[٥]: صدوق مشهور فيه مقال من قبل حفظه، وقال: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[٦].

٣- من رآه صدوقًا: قال يعقوب بن شيبة[٧]: صدوق وسط، وقال الساجي[٨]: الساجي[٨]: هو من أهل الصدق لم يحدث عنه مالك إلا يسيرًا. وقال الذهبي[٩]: حسن الحديث، وقال[١٠]: حديثه من قبيل الحسن،

---

(١) انظر: صحيح مسلم(ح ٢٩و٤٤٣و٤٨٠و٥٤٣و٥٧٩و٥٩٥و٩٨٥و١٣٩٩ و١٥٩٩ و١٦٠٥ و١٧٢٠ و١٧٠٩ بعد١٨٤٠ و١٨٨٥ و٢٢٣٦و٢٣٩٨).

(٢) تهذيب التهذيب(٣٤٢/٩).

(٣) انظر: المغني(٦١٣/٢)، وذكر أنها ثلاثة عشر، وليس دقيقًا لأنها على ما عددته خمسة عشر. والله أعلم.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء(٣٢٠/٦).

(٥) هدي الساري(ص٤٥٨).

(٦) تقريب التهذيب(ص٤٩٦).

(٧) انظر: تهذيب الكمال(١٠٦/٢٦).

(٨) انظر: المصدر السابق(١٠٦/٢٦).

(٩) المغني(٦١٣/٢).

(١٠) تاريخ الإسلام(٩٧٣/٣).

وقال[1]: صدوق، وقال[2]: حديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن.

الكلام في تدليسه:

قد نسب إلى التدليس، وصفه بذلك العلائي[3] ناقلاً، وكذا الذهبي[4] والزركشي[5]

والبوصيري[6] وابن حجر[7]، وجعله الأخير في المرتبة الثالثة، ولم يذكر ممن ممن وصفه به إلا ابن حبان وهو متأخر فأين معاصروه عن وصفه به؟!، ولعله من أهل المرتبة الثانية؛ لأن الحافظ ابن حجر لم يتعرض لتدليسه في هدي الساري والتقريب.

الترجيح: قال الفقير: الذي عيب به محمد بن عجلان أحاديث المقبري وحديث نافع، فينبغي أن يكون حسن الحديث في هذين، ثقة في غيرهما، على ما قال من وثقه كالنسائي وأبي حاتم من المتشددين، وأحمد والعجلي وابن عيينة ويعقوب بن شيبة وأبي زرعة من المعتدلين، ويحمل كلام من قال صدوق

---

(1) الديوان(ص٣٦٥) الميزان(٦٤٤/٣) من تكلم فيه وهو موثق(ص١٦٥).

(2) سير أعلام النبلاء(٣٢٠/٦).

(3) جامع التحصيل(ص١٠٩).

(4) النكت على ابن الصلاح(١٢٤/٢).

(5) الميزان(٦٤٧/٣).

(6) مصباح الزجاجة(١١٤/٣).

(7) تعريف أهل التقديس(ص٤٤) النكت(٦٤٢/٢).

على الأحاديث التي تكلم فيه بسببها، والله تعالى أعلم. أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.

٤- عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح، القرشي العامري المكي. روى عن: أبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر رضي الله تعالى عنهم، وغيرهم. وروى عنه: محمد بن عجلان، والمقبري، وزيد بن أسلم، وغيرهم. قال ابن معين[١]، والنسائي[٢]، وابن حجر[٣]: ثقة. أخرج له الجماعة.

٥- أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان، الخُدْرِيّ[٤] الأنصاري الخزرجي. الصحابي الجليل المكثر، وأبوه صحابي استشهد بأحد، وهو مشهور بكنيته، استصغر بأحد، وشهد ما بعدها، وكان من فقهاء الصحابة وحفاظهم. مات سنة ٧٤هـ، وقيل ٦٣هـ أو ٦٤هـ أو ٦٥هـ[٥].

قال الفقير: هذه هي ثقة الرواة، وتبين أنهم ثقات، وأما الاتصال فهو ثابت في حلقات السند كلها.

رابعاً: دراسة الحديث من حيث العلة والشذوذ:

إن المتأمل هذا الحديث يرى أنه لا يخلو من اختلاف، يؤدي إلى

---

(١) انظر: الجرح والتعديل(٦/٤٠٨).

(٢) انظر: تهذيب الكمال(٢٢/٥٦٩).

(٣) تقريب التهذيب(ص٤٣٧).

(٤) الخُدْرِيّ: بضم الراء وسكون الدال نسبة إلى خُدْرة قبيلة من الأنصار. اللباب(١/٤٢٦).

(٥) انظر: أسد الغابة(٥/١٤٢) الإصابة(٣/٦٥).

إعلاله وشذوذه ، والدليل على هذا أمور:

١- شك الراوي في ذكر الدقيق، وهو ابن عيينة وتقدم هذا في التخريج.

٢- عدم اتفاق الرواة عنه على ذكر الدقيق:

فقد اختلفوا في ذلك: فرواه حامد بن يحيى، وروايته عند أبي داود والبيهقي، ومحمد بن منصور، وروايته عند النسائي والطحاوي وابن عبدالبر، وعباس بن يزيد، وروايته عند الدارقطني، وسعيد بن الأزهر، وروايته عند الدارقطني أيضًا، هؤلاء الأربعة رووه عن ابن عيينة بذكر الدقيق[١].

وخالفهم ثلاثة: الإمام الشافعي في السنن[٢]، ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل[٣] والشجري في الأمالي[٤]، والحميدي في المسند[٥]، وعبدالجبار بن العلاء عند ابن خزيمة في صحيحه[٦]، فرووه عن ابن عيينة ولم يذكروا الدقيق.

---

(١) تقدم تخريج هذه الطرق في تخريج الحديث.

(٢) السنن المأثورة للشافعي كتاب الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر(ح٣٨٠ ص٣٣١).

(٣) شرح مشكل الآثار(ح٣٤٢١- ٣٧/٩).

(٤) ترتيب الأمالي الخميسية(٧٢/٢- ح١٦٣١).

(٥) مسند الحميدي(ح٧٥٩- ١١/٢و١٢).

(٦) صحيح ابن خزيمة كتاب الزكاة جماع أبواب صدقة الفطر باب إخراج السلت صدقة الفطر(ح٢٤١٤- ٨٨/٤).

٣- إنكار الرواة على ابن عيينة، وتقدم هذا في التخريج.

٤- حكم العلماء بوهم من ذكر الدقيق: منهم أبوداود، وسبق كلامه، والنسائي كذلك، وابن عبدالهادي في التنقيح[١]، والبيهقي قال في الكبرى[٢]:(رواه جماعة عن ابن عجلان فلم يذكر أحد منهم الدقيق غير سفيان، وقد أنكر عليه فتركه)اهـ.

٥- مخالفة سفيان من روى الحديث عن محمد بن عجلان خاصة:

هذا الحديث رواه محمد بن عجلان، ثم اختلف عنه في ذكر الدقيق وترك ذكره، فتفرد ابن عيينة بذكر الدقيق. ورواه دون ذكر الدقيق:

- حاتم بن إسماعيل: عند مسلم في صحيحه[٣].
- يحيى القطان: عند أبي داود[٤] وأبي يعلى[٥] والبيهقي[٦].

---

(١) التنقيح(٣/١٣١).
(٢) سنن البيهقي الكبرى(٤/١٧٢).
(٣) صحيح مسلم كتاب الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير(ح٩٨٥مكرر- ٢/٦٧٩).
(٤) سنن أبي داود كتاب الزكاة باب كم يؤدي في صدقة الفطر(ح١٦١٨- ٣/٥٩).
(٥) مسند أبي يعلى(ح١٢٢٧- ٢/٤٢٧).
(٦) سنن البيهقي الكبرى كتاب الزكاة زكاة الفطر باب من قال يجزئ إخراج الدقيق في زكاة الفطر (٤/١٧٢).

- **أبوخالد الأحمر: عند ابن أبي شيبة[١] وأبي نعيم في المستخرج على مسلم[٢].**
- **حماد بن مسعدة: عند ابن خزيمة في صحيحه[٣].**
- **عبدالله بن المبارك: عند ابن زنجويه في الأموال[٤].**
- **القاسم بن معن: في المخلصيات[٥].**

فهؤلاء الستة اتفقوا على ترك ذكر الدقيق، وخالفهم واحد هو ابن عيينة فذكره ثم شك فيه ثم تركه. قال الفقير: فهذا يثبت أمرين:

١- ذكر الدقيق في حديث ابن عيينة معلول لوهم ابن عيينة فيه.

٢- ذكر الدقيق في حديث ابن عيينة شاذ لتفرد ابن عيينة به مخالفًا الثقات.

خامساً: الحكم على الحديث:

الحديث بذكر الدقيق معلول شاذ، فهو ضعيف ، والله تعالى أعلم.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة باب من قال صدقة الفطر صاع من شعير أو تمر أو قمح(ح١٠٣٥٦- ٢/٣٩٧).

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم(ح٢٢١٩- ٣/٦٤).

(٣) صحيح ابن خزيمة كتاب الزكاة صدقة الفطر باب إخراج السلت صدقة الفطر(ح٢٤١٣- ٤/٨٧).

(٤) الأموال لابن زنجويه كتاب الصدقة باب من كان يستحب أن لا ينقص من صاع وإن كان برًّا(ح٢٣٩١- ٣/١٢٤٩).

(٥) المخلصيات(ح٩٢٦- ٢/٢٢).

تقوية الأحاديث في هذا الباب:

الحديث الضعيف يتقوى بمثله، ويتقوى بما هو فوقه، ويترقى بالمجموع إلى الحسن لغيره[1]؛ فيحتج به الفقهاء والحفاظ، ويختلفون في أحاديث لاختلافهم أبلغت الحسن أم لم تدرك رتبته. لكن أي ضعيف يتقوى؟، قال الإمام ابن كثير:(قال الشيخ أبوعمرو: لا يلزم من ورود الحديث من وجوه متعددة ... أن يكون حسنًا؛ لأن الضعف يتفاوت: فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ أو روي الحديث مرسلاً فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة)اهـ[2].

والسؤال: هل يتقوى المعلول الشاذ الذي ثبت فيه التفرد مع المخالفة والحكم بالوهم والخطأ؟، أيتقوى الضعيف جدًّا بالمعلول؟. لقد تكلموا في تقوية الضعيف الذي لم يثبت فيه الحكم بالخطأ أو الوهم أو العلة القادحة. أما ما ثبت فيه الخطأ كيف يتقوى وهو كأن لم يكن؟، وكيف يشهد لغيره وهو في حاجة إلى ما يشهد له؟.

---

(1) انظر غير مأمور: نكت الزركشي(٣/٣٣٤) الغاية(ص٦٤) فتح المغيث(١/٢٩٤) تدريب الراوي (١/١٩٣و١٩٤) اليواقيت والدرر(٢/١٦٨وما بعدها) اختصار علوم الحديث(ص٤٠) النقد الصحيح للعلائي (ص٢٤) مصباح الزجاجة(٢/٨٥).

(2) اختصار علوم الحديث(ص٤٠).

قال الإمام أحمد:(الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر)اهـ[1]. والمنكر هنا أعم من الاصطلاح المشهور، يدخل فيه تفرد الصدوق أحياناً، وما ثبت خطؤه.

إن الحديث الخامس هنا ثبت الوهم فيه فهو ضعيف لا يتقوى بغيره، ولا يقوّي غيره. والحديث الثاني ضعيف جدًّا؛ لتفرد متروك به. والحديث الثالث ضعيف جدًّا لتفرد راوٍ ضعيف جدًّا به.

أما الحديث الأول فلا يصح مرفوعًا وهو معلول، ولا يصح فيه ذكر الدقيق كما سبق موقوفًا أو مرفوعًا، فلا يقوّي غيره مع ظهور العلة فيه.

بقي الحديث الرابع، وقد تفرد به راوٍ لين الحديث ولم يتابعه أحد، وهو الحديث الذي نجا من الضعف الشديد، ولا شاهد له ولا متابع.

فهذه الأحاديث لا يقوي بعضها بعضًا؛ ومن ثم يقال: ذكر الدقيق في زكاة الفطر لا يصح فيه شيء عن سيدنا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. والله تعالى أعلى وأعلم.

فإن قيل: كيف اعتمدها من أجاز إخراج الدقيق في زكاة الفطر؟، فالجواب: لأنه ظن صحتها، أو علم ضعفها لكنها غير موضوعة، ومعلوم أن بعض الفقهاء يستدل بالضعيف غير الموضوع في بعض فروع مسائل في الفقه. والحديث الرابع ضعيف فقط، واستدلال الفقهاء به غير منكر، فإن تقوية الحديث عندهم بالعمل دون نكير وعمل أهل المدينة وموافقة القياس

([1]) العلل رواية المروذي(ص١٢٠).

وموافقة قول الجمهور وموافقة آية من القرآن وموافقة الأصول، وما نحن فيه من هذا القبيل، فلعلهم صححوه لغرض من الأغراض السالفة تحققت فيه، إذ إخراج الدقيق وإن لم ينص عليه موافق للقياس وللأصول وللعمل ولموافقة الجمهور. والله أعلم.

وقد اختلف الفقهاء في جواز إخراج الدقيق في زكاة الفطر:

١- فرأى فريق أنه يجوز ويجزئ إخراج الدقيق في زكاة الفطر، وهم الحنفية[١]، والحنبلية[٢]، وأكثر الزيدية[٣]، وأصبغ وابن حبيب من المالكية[٤]، بل هو قول ثان عندهم بشرط إخراجه بريعه[٥]، وأبو القاسم الأنماطي وابن عبدان من الشافعية[٦].

٢- ورأى فريق آخر أنه لا يجوز ولا يجزئ إخراج الدقيق في زكاة الفطر،

---

(١) انظر: المبسوط للسرخسي(١١٣/٣) الهداية(١١٤/١) الاختيار(١٢٣/١) الجوهرة النيرة(١٣٤/١).

(٢) انظر: الكافي(٤١٦/١) المغني(٨٦/٣) الإنصاف(١٧٩/٣) دقائق أولي النهي لشرح المنتهى(٤٤٣/١).

(٣) انظر: المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة(٣٠٤/١).

(٤) انظر: النوادر والزيادات(٣٠٢/٢) الذخيرة(١٦٩/٣).

(٥) انظر: جامع الأمهات(ص١٦٨) القوانين الفقهية(ص٧٦).

(٦) انظر: المهذب(٣٠٥/١) البيان(٣٧٧/٣) فتح العزيز(٢٠٤/٦) المجموع(١٣٢/٦).

وهم الشافعية[١]، والمالكية[٢]، ورواية عن أحمد[٣].

ومن رأى جواز الإخراج اختلفوا هل هو على أن الدقيق أصل، على قولين:

١-الأول نعم، هو أصل، وهو قول الحنفية[٤]، والحنبلية[٥].

٢-والثاني ليس بأصل، واختلفوا أهو على البدل أم هو على القيمة على قولين:

-الدقيق جائز على البدلية، وهو قول أكثر الزيدية.

-والثاني جائز على القيمة، وهو قول الناصر الزيدي[٦]، وبعض الحنفية[٧]. الحنفية[٧].

ويرى بعض الحنفية أنه جائز على مراعاة القدر والقيمة معًا احتياطًا[٨]. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: روضة الطالبين(٣٠٣/٢) حلية العلماء(١١٢/٣) البيان(٣٧٧/٣).

(٢) انظر: الذخيرة(١٦٨/٣) القوانين الفقهية(ص٧٦) حاشية الدسوقي(٥٠٦/١) الشرح الصغير (٦٧٦/١).

(٣) انظر: المبدع(٣٨٥/٢) الإنصاف(١٧٩/٣).

(٤) انظر: بدائع الصنائع(٧٢/٢).

(٥) انظر: المغني(٨٦/٣).

(٦) انظر: المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة(٣٠٤/١).

(٧) انظر: تبيين الحقائق(٣٠٩/١).

(٨) انظر: الهداية(١١٤/١) تبيين الحقائق(٣٠٩/١).

الخاتمـــــــة:

وصل البحث إلى ختمه، فلا بد من ذكر النتائج:

١- السنة المطهرة تعرضت لتفاصيل بعض فروع مسائل الشريعة.

٢- مما تعرضت له السنة المطهرة مسألة إخراج الدقيق في زكاة الفطر.

٣- وردت خمسة أحاديث في هذه المسألة هي: أحاديث عبدالله بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم.

٤- حديثا جابر بن عبدالله وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم ضعيفان جدًّا.

٥- حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه تفرد به ضعيف ولم يتابع.

٦- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه شاذ معلول، وقد رجع راويه عنه لأنه وهم منه.

٧- حديث عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يصح، وهو معلول مرفوعًا، وقد صح موقوفًا، بدون ذكر الدقيق.

٨- الأحاديث الخمسة من الأحاديث الضعيفة التي لا يتقوى بعضها ببعض.

٩- الفقهاء الذين استدلوا بهذه الأحاديث ظنوها ثابتة أو علموا ضعفها لكن رأوا أنها محتملة في هذا الفرع.

١٠- الفقهاء مختلفون في جواز إخراج الدقيق في زكاة الفطر على

قولين: الجواز وعدمه.

١١- الفقهاء المجيزون لإخراج الدقيق في زكاة الفطر مختلفون في كون الدقيق أصلاً أو بدلاً أو قيمة على ثلاثة أقوال.

والله تعالى أعلى وأعلم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة الأولى،١٤١٥هـ ١٩٩٤م، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر.

٢- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي(المتوفى٦٤٣هـ)، طبعة: دار خضر بيروت الثالثة ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.

٣- أحاديث عفان بن مسلم، لعفان بن مسلم بن عبدالله الباهلى، أبي عثمان الصفار البصرى، طبعة دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٤م، تحقيق: حمزة أحمد الزين

٤- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى ٥٤٣هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الثالثة، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى ٤٥٦هـ)، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.

٦- الاختيار لتعليل المختار، لمجد الدين أبي الفضل عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي (المتوفى ٦٨٣هـ)، طبعة الحلبي ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م، تعليقات الشيخ محمود أبي دقيقة.
٧- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس الشهاب أحمد بن محمد القسطلاني المصري (المتوفى٩٢٣هـ)، طبعة المطبعة الكبرى الأميرية مصر السابعة، ١٣٢٣هـ.
٨- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبدالبر القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.
٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر القرطبي، طبعة دار الجيل بيروت الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢ م، تحقيق: علي محمد البجاوي.
١٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (المتوفى٦٣٠هـ)، طبعة دار الفكر بيروت١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١١- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني المصري(المتوفى٨٥٢هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.
١٢- أصول السرخسي(تمهيد الفصول في الأصول)، لشمس الأئمة محمد

بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، طبعة لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن الهند، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني.
١٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري(المتوفى ٧٦٢هـ)، طبعة دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الأولى، ١٤٢٢هم تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم.
١٤- إمتاع الأسماع بما للنبي [صلى الله عليه وآله وسلم] من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي.
١٥- الأموال، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة ابن زنجويه النسائي(المتوفى٢٥١هـ)، طبعة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض.
١٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (المتوفى٨٨٥هـ)، الأولى ١٣٧٤هـ١٩٥٥م، تحقيق: محمد حامد الفقي.
١٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن نجيم المصري (المتوفى٩٧٠هـ)، طبعة المطبعة العلمية الأولى١٣١١هـ.
١٨- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (المتوفى٧٤٥هـ)، طبعة دار الفكر بيروت، تحقيق: صدقي

محمد جميل.
١٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني(ت٥٨٧هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٢٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد(المتوفى٥٩٥هـ)، طبعة دار الحديث القاهرة١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٢١- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي ابن النحوي وابن الملقن(ت٨٠٤هـ)، طبعة: دار الهجرة الرياض السعودية الأولى ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، تحقيق: مصطفى أبي الغيط و عبدالله سليمان وياسر كمال.
٢٢- البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى (المتوفى٨٥٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٢٣- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى٥٥٨هـ)، طبعة دار المنهاج جدة الأولى١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، اعتنى به: قاسم محمد النوري.
٢٤- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى٥٢٠هـ)، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الثانية ١٤٠٨هـ١٩٨٨م، تحقيق: د. محمد حجي وآخرين.

٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن محمد الشهير بمرتضى الزبيدي (المتوفى١٢٠٥هـ)، طبعة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت بدئ في طبعه سنة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م، وانتهى سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، تحقيق: مجموعة من الباحثين.
٢٦- التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن يوسف المواق الغرناطي(المتوفى٨٩٧هـ)، طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦هـ١٩٩٤م.
٢٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(المتوفى٧٤٨هـ)، طبعة: دار الغرب الإسلامي الأولى ٢٠٠٣ م، تحقيق: د. بشار عواد.
٢٨- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى٣٨٥هـ) طبعة الدار السلفية الكويت الأولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي.
٢٩- التاريخ الأوسط (مكتوب على واجهته التاريخ الصغير وهو خطأ)، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى٢٥٦هـ)، طبعة: دار المعرفة بيروت الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٣٠- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني(المتوفى٤٢٧هـ)، طبعة: دار عالم الكتب بيروت الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان.
٣١- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو

اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (المتوفى٥٧١هـ)، طبعة: دار الفكر بيروت الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.

٣٢- تاريخ مدينة السلا م وخبر بنائها وذكر كبراء نزالها ووارديها وتسمية علمائها(تاريخ بغداد)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى٤٦٣هـ)، طبعة: دار الغرب الإسلامي بيروت الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٣٣- تاريخ يحيى بن معين (رواية عباس بن محمد الدوري)، لأبي زكريا يحي بن معين بن عون البغدادي (المتوفى٢٣٣هـ)، طبعة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٣٤- تاريخ يحيى بن معين (رواية سعيد بن عثمان الدارمي)، ليحيى بن معين(المتوفى٢٣٣هـ)، طبعة: دار المأمون للتراث دمشق ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٣٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني(المتوفى٨٥٢هـ)، طبعة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، تحقيق: على محمد البجاوي ومراجعة محمد علي النجار.

٣٦- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (المتوفى٧٤٣هـ)، طبعة المطبعة الكبرى الأميرية بولاق القاهرة الأولى١٣١٣هـ.

٣٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي(المتوفى٧٤٢هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي والدار القيمة الثانية١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين.
٣٨- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي(المتوفى٩٧٤هـ)، طبعة: المكتبة التجارية الكبرى مصر ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م.
٣٩- التحقيق في مسائل الخلاف، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى٥٩٧هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٥هـ، تحقيق: مسعد السعدني ومحمد فارس.
٤٠- التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي(المتوفى٦٢٣هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، تحقيق: عزيزالله العطاردي.
٤١- تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(المتوفى٧٤٨هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، وضع حواشيه: زكريا عميرات.
٤٢- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي عبدالله الذهبي(المتوفى٧٤٨هـ)، طبعة: دار الفاروق الحديثة القاهرة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين.
٤٣- ترتيب الأمالي الخميسية، الأمالي ليحيى بن الحسين الشجري مات٤٩٩هـ، وترتيبها لمحيي الدين محمد بن أحمد

العبشمي(المتوفى٦٢٣هـ)، طبعة دار الكتب العلمية الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، تحقيق محمد حسن إسماعيل.

٤٤- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس(طبقات المدلسين)، لأبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، طبعة: مكتبة المنار الأردن الأولى١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، تحقيق: د.عاصم بن عبدالله القريوتي.

٤٥- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، طبعة دار الرشيد سوريا الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، تحقيق محمد عوامة.

٤٦- تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، لفخر الدين محمد بن علي بن شعيب، أبي شجاع ابن الدَّهَّان(المتوفى٥٩٢هـ)، طبعة مكتبة الرشد الرياض الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، تحقيق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم.

٤٧- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى٧٧٤هـ)، طبعة مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة اليمن الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.

٤٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، طبعة: مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، تحقيق حسن عباس قطب.

٤٩-تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، لشمس الدين محمد بن أحمد

بن عثمان الذهبي، طبعة مكتبة الرشد الرياض الأولى١٤١٩هـ ١٩٩٨م، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد.

٥٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر (المتوفى٤٦٣هـ)، طبعة: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب بدئ في طبعه سنة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م وانتهي منه ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، تحقيق: مجموعة من الباحثين.

٥١- التنبيه في الفقه الشافعي في الفقه الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، طبعة: عالم الكتب الأولى١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٢- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، طبعة: أضواء السلف الرياض الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني.

٥٣- تهذيب التهذيب، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني، طبعة: مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند الأولى، ١٣٢٦هـ

٥٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي(المتوفى٧٤٢هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد.

٥٥- التيسير بشرح الجامع الصغير، لمحمد عبدالرءوف المناوي(المتوفى١٠٣١هـ)، طبعة: مكتبة الإمام الشافعي الرياض الثالثة

١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٥٦- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي(المتوفى٣٥٤هـ)، طبعة: دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
٥٧- الجامع (سنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(المتوفى٢٧٩هـ)، طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر الثانية، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.
٥٨- جامع الأمهات ، لجمال الدين عمر بن الحاجب المالكي الكردي(المتوفى٦٤٦هـ)، طبعة اليمامة بيروت ودمشق ١٤١٩هـ١٩٩٨م، حققه أبوعبدالرحمن الأخضر الأخضري.
٥٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائي (المتوفى٧٦١هـ)، طبعة: وزارة الأوقاف بالعراق والدار العربية للطباعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، تحقيق: حمدي عبدالمجيد.
٦٠- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري(المتوفى٢٥٦هـ)، طبعة: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي) الأولى ١٤٢٢هـ.
٦١- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون(دستور العلماء)، للقاضي عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمدنكري، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.
٦٢- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم

الرازي(المتوفى٣٢٧هـ)، طبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند الأولى ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م.
٦٣- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لأبي عبدالله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحَمِيدي (المتوفى ٤٨٨هـ) طبعة: دار ابن حزم بيروت الثانية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، تحقيق د. علي حسين البواب.
٦٤- الجوهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني ابن التركماني (المتوفى٧٥٠هـ)، طبعة: دائرة المعارف النظامية الهند (مع السنن الكبرى للبيهقي).
٦٥- الجوهرة النيرة (شرح مختصر القدوري)، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (المتوفى٨٠٠هـ)، طبعة: المطبعة الخيرية الأولى ١٣٢٢هـ.
٦٦- حاشية ابن عابدين(رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، طبعة: دار الفكر بيروت الثانية١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٦٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، طبعة دار الفكر.
٦٨- حاشية الرملي على أسنى المطالب، لأبي العباس أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري(المتوفى٩٧١هـ)، طبعة دار الكتاب الإسلامي.
٦٩- حاشية الشرنبلالي على درر الحكام، لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي(المتوفى١٠٦٩هـ)، طبعة مير محمد كتب خانة.

٧٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني(المتوفى٤٣٠هـ)، طبعة: مطبعة السعادة مصر وصورتها دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥هـ.

٧١- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (المتوفى بعد٩٢٣هـ)، طبعة: دار البشائر ومكتب المطبوعات الإسلامية حلب الخامسة ١٤١٦هـ، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة.

٧٢- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، طبعة: دار المعرفة بيروت، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

٧٣- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، طبعة مكتبة النهضة الحديثة مكة الثانية ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري.

٧٤- الذخيرة (في الفقه المالكي)، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي(المتوفى٦٨٤هـ)، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٤م، تحقيق: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بوخبزة.

٧٥- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لأبي عبدالله الذهبي، طبعة: مكتبة المنار الأردن الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمد شكور الميادين.

٧٦- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لأبي عبدالله الذهبي، طبعة: دار البشائر الإسلامية بيروت، الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.

٧٧- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.

٧٨- سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل، طبعة: مكتبة المعارف الرياض، الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

٧٩- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم)، للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي(ت٩٤٢هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض.

٨٠- السنن، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥هـ)، طبعة: دار المعرفة بيروت ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

٨١- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ)، طبعة: دار الرسالة العالمية الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قرة.

٨٢- السنن، لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني(ت٢٧٣هـ)، طبعة دار الرسالة العالمية الأولى١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.

٨٣- السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)،

طبعة: دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن.
٨٤- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ)، طبعة: دائرة المعارف النظامية بالهند الأولى ١٣٤٤هـ.
٨٥- السنن المأثورة، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، طبعة دار المعرفة بيروت الأولى١٤٠٦هـ، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي.
٨٦- سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله الذهبي(ت٧٤٨هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط.
٨٧- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت٣٢١هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
٨٨- شيوخ النسائي(تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم رواية ابن بسام الهاروني)، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)، طبعة: دار عالم الفوائد الأولى ١٤٢٣هـ، اعتنى بها: حاتم بن عارف العوني.
٨٩- صحيح ابن حبان (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها)، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي(ت٣٥٤هـ)، طبعة دار ابن حزم الأولى١٤٣٣هـ ٢٠١٣م، تحقيق: د.محمد علي سونمز – د. خالص آي دمير.

٩٠- صحيح ابن خزيمة (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وآله وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار)، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة(ت٣١١هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٩١- الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روى ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، لأبي جعفر محمود بن عمرو العقيلي(ت٣٢٢هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي.

٩٢- طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، طبعة: دار الكتب العلمية الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، راجع النسخة: لجنة من العلماء.

٩٣- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد البصري (ت٢٣٠هـ)، طبعة: دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٨م، تحقيق: إحسان عباس.

٩٤- العبر في خبر من عبر، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٩٥- العلل الكبير (أو المفرد)، لأبي عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ) ترتيب أبي طالب القاضي، طبعة: دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت

الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، تحقيق: السيد صبحي السامرائي والسيد أبي المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي.
٩٦- العلل (أو علل الحديث)، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧هـ)، دون ناشر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي.
٩٧- العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله بن أحمد، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، طبعة: دار الخاني الرياض الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس.
٩٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ)، طبعة: إدارة الطباعة المنيرية١٣٤٨هـ.
٩٩- العناية شرح الهداية للمرغيناني، لأكمل الدين محمد بن محمد البابرتي(ت٧٨٦هـ)، طبعة: دار إحياء التراث العربي بيروت مصورة عن طبعة قديمة.
١٠٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت الثانية ١٤١٥هـ .
١٠١- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، طبعة: المكتبة السلفية ١٣٧٩هـ.
١٠٢- فتح القدير للعاجز الفقير شرح الهداية للمرغيناني، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد ابن الهمام (ت٨٦١هـ)، طبعة: دار إحياء التراث

العربي بيروت مصورة عن طبعة قديمة.
١٠٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، طبعة مكتبة السنة مصر الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م تحقيق: علي حسين علي.
١٠٤- الفروع، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبدالله، شمس الدين المقدسي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
١٠٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمدعبدالرءوف المناوي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى مصر وصورتها دار المعرفة بيروت الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧٢م.
١٠٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن جدة السعودية، الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، تقديم وتعليق: محمد محمد عوامة، تخريج النصوص: أحمد محمد نمر الخطيب.
١٠٧- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة(ت٦٢٠هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.
١٠٨- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض

وعبد الفتاح أبوسنة
١٠٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي المتقي بن حسام الدين البرهانفوري الهندي (ت٩٧٥هـ) ، طبعة: مؤسسة الرسالة الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا.
١١٠- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، طبعة دار البشائر الإسلامية الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة.
١١١- المبسوط، لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي(ت٤٨٣هـ)، طبعة: مطبعة السعادة مصر ١٣٣١هـ.
١١٢- المتفق والمفترق، لأبي بكر الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، طبعة: دار القادري دمشق الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي.
١١٣- المجتبى (السنن الصغرى)، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)، طبعة: المطبعة التجارية الكبرى أو المصرية قديما ١٣٤٨هـ ١٩٣٠م. وصورها مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، عناية عبدالفتاح أبي غدة.
١١٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي(ت٨٠٧هـ)، طبعة: دار الكتاب العربي بيروت.
١١٥- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ)، طبعة: دار الفكر مصورة عن طبعة قديمة.
١١٦- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن

منظور(ت٧١١هـ)، طبعة: دار الفكر دمشق، الأولى١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، تحقيق: روحية النحاس ومحمد مطيع الحافظ ورياض عبدالحميد مراد.
١١٧- مختصر خليل، لضياء الدين خليل بن إسحاق الجندي(ت٧٧٦هـ)، طبعة: دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ٢٠٠٥م، تحقيق: أحمد جاد.
١١٨- مختصر سنن أبي داود والكلام عليه، لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري(ت٦٥٦)، طبعة: مكتبة السنة المحمدية ومكتبة ابن تيمية، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي.
١١٩- المراسيل، لأبي محمد ابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.
١٢٠- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري(ت١٠١٤هـ)، طبعة: دار الفكر ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، علق عليه: صدقي جميل العطار.
١٢١- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم(ت٤٠٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.
١٢٢- المسند الصحيح (صحيح مسلم)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ)، طبعة دار إحياء الكتب العربية الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.
١٢٣- المسند، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، تحقيق شعيب الأرناؤوط

وآخرين.
١٢٤- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي(ت٣٠٧هـ)، طبعة: دار المأمون للتراث دمشق، الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، تحقيق: حسين سليم أسد.

١٢٥- المسند(البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار(ت٢٩٢هـ)، طبعة: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة الأولى (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبدالخالق الشافعي.
١٢٦- المسند، لأبي بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي(ت٢١٩هـ)، طبعة دار السقا الأولى١٩٩٦م، تحقيق حسين سليم أسد.
١٢٧- المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
١٢٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي(ت٥٤٤هـ)، طبعة: المكتبة العتيقة تونس ودار التراث القاهرة ١٩٧٨م.
١٢٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لأبي حاتم ابن حبان البستي(ت٣٥٤هـ) طبعة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م، تحقيق: مرزوق على إبراهيم.

١٣٠- مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠هـ)، طبعة: دار العربية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي.
١٣١- المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة(ت٢٣٥هـ)، طبعة مكتبة الرشد الرياض الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
١٣٢- المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الحميري(ت٢١١هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي بيروت الثانية ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٣٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، طبعة: دار العاصمة ودار الغيث السعودية، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، وهي تحقيق ١٧ رسالة علمية في جامعة محمد بن سعود نسقها: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري.
١٣٤- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، طبعة: دار الحرمين القاهرة ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن إبراهيم.
١٣٥- معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي(ت٦٢٦هـ)، طبعة: دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
١٣٦- المعجم الصغير، لأبي القاسم الطبراني(ت٣٦٠هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار عمان الأولى، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.

١٣٧- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، طبعة: مكتبة العلوم والحكم الموصل العراق الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٧٣م، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي.

١٣٨- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم ابن عساكر(ت٥٧١هـ)، طبعة: دار الفكر دمشق، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، تحقيق: سكينة الشهابي.

١٣٩- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي(ت٢٦١هـ) (ترتيب النور الهيثمي والتقي السبكي وزيادات الشهاب ابن حجر العسقلاني)، طبعة: مكتبة الدار المدينة المنورة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي.

١٤٠- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره، رواية أحمد بن محمد بن محرز، طبعة مجمع اللغة العربية دمشق الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق محمد القصار ومحمد مطيع الحافظ وعروة بدير.

١٤١- معرفة السنن والآثار التي رويت من طريق الشافعي، لأبي بكر البيهقي(ت٤٥٨هـ)، طبعة: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان ودار قتيبة دمشق بيروت ودار الوعي حلب دمشق ودار الوفاء المنصورة مصر، الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي.

١٤٢- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني(ت٤٣٠هـ)، طبعة: دار الوطن الرياض، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، تحقيق: عادل بن

يوسف العزازي.
١٤٣- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(ت٢٧٧هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت الثانية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، تحقيق: أكرم ضياء العمري
١٤٤- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية، الأولى١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل.
١٤٥- المغني في الضعفاء، لأبي عبدالله الذهبي(ت٧٤٨هـ)، دون ناشر،تحقيق: د. نور الدين عتر.
١٤٦- المغني(شرح مختصر الخرقي في فقه الإمام أحمد بن حنبل)، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي(ت٦٢٠هـ)، طبعة مكتبة القاهرة١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
١٤٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ)، طبعة: المطبعة المصرية بالأزهر، الأولى ١٣٤٧هـ ١٩٢٩م.
١٤٨- الموضوعات الكبرى، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، طبعة: المكتبة السلفية المدينة المنورة، الأولى ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان.
١٤٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله الذهبي(ت٧٤٨هـ)، طبعة: دار المعرفة بيروت، الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م، تحقيق: علي محمد

البجاوي.
١٥٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي(ت٧٦٢هـ)، طبعة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت ودار القبلة للثقافة الإسلامية جدة السعودية الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، تحقيق: محمد عوامة.
١٥١- النكت على كتاب ابن الصلاح والعراقي، لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الأولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي.
١٥٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، طبعة: مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج.
١٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، طبعة: المكتبة العلمية بيروت١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.
١٥٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار(صلى الله تعالى عليه وآله وسلم)، لمحمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠)، طبعة: دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
١٥٥- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل

ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبعة: المكتبة السلفية.
١٥٦- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ)، طبعة: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
١٥٧- الوسيط في المذهب الشافعي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي(ت٥٠٥هـ)، طبعة: دار السلام القاهرة الأولى ١٤١٧هـ، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر.